

للمستشارين المحترمين السادة: محمد الشافعي، إدريس الراضي، نور الدين بركاع، محمد أجيبيل، الحسين الحداوي، نبيه لحسن، علي أساكتي، أحمد بومكوك.

- السؤال الموجه إلى السيد وزير المالية والخصوصية: الحفاظ على الأملاك المخزنية للمستشارين المحترمين السادة: أبرشان عبد الحميد، إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشي، إبراهيم بنديدي، نبيه لحسن، البشير أهل احمد، محمد الشافعي، علي أساكتي.

ويضاف إلى جدول الأعمال السؤال الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري: معاناة الفلاحة المغربية مع ارتفاع تكلفة تجهيزات السقي للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، أحمد بومكوك، نور الدين بركاع، محمد أجيبيل، لحبيب الزويكي، محمد الشافعي، نبيه لحسن، الحسين الحداوي، عبد القادر النميلي.

كذلك توصل المجلس برسالة من الفريق الحركي الموضوع: طلب تأجيل.

"سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، يشرفني أن ألتبس من سيادتكم تأجيل السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول مسالك ومحارج الطريق السيار الرابط بين فاس ووجدة، المدرج في جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 26 يونيو 2007 إلى جلسة مقبلة.

وتفضلوا السيد الرئيس بقبول فائق التقدير والاحترام.

إدريس مروان رئيس الفريق الحركي بمجلس المستشارين".

كذلك توصل المجلس برسالة من السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

الموضوع: جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 26 يونيو 2007

"سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، نظرا لالتزامات حكومية طارئة، يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير الصحة بإدراج السؤال الشفهي الموجه إليه حول التوزيع الجغرافي للأطباء مباشرة بعد الإجابة عن الأسئلة الشفهية الآتية الثلاثة الأولى المدرجة في جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء 26 يونيو 2007.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، محمد سعد العلمي".

التاريخ: الثلاثاء 27 ربيع الآخر 1428 (26 يونيو 2007)

الرئاسة: المستشار السيد فوزي بنعلال، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس دقائق، ابتداء من الساعة الثانية وخمس وثلاثين دقيقة.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مجلس المستشارين باستدراك على جدول 15 جدول أعمال مجلس المستشارين لجلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 10 جمادى الثانية 1428 الموافق 26 يونيو 2007، دورة أبريل 2007.

يحذف من جدول الأعمال السؤالين التاليين:

- السؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل: الأثمان التنافسية المناسبة لبعض الرحلات التي تنظمها الخطوط الملكية المغربية،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

أحيط المجلس علما والرأي الوطني بالضربة القاضية التي تعرضت لها الشغيلة المغربية، حيث ارتفعت أئمة بعض المواد الغذائية الأساسية، الشيء الذي زاد في الأزمة التي تعيشها الشغيلة والشعب المغربي بصفة عامة، بحيث في الوقت الذي أخذنا وعدا من عند السيد الوزير الأول في الحوارات الماراطونية مع المركزيات النقابية، تم الاتفاق على مراجعة السلم المتحرك للأجور، لماذا؟ لأن الحكومة شافت أنه الزيادة في الأجور في هذا الظرف يعني غير مستعدة باش ترفع الأجور، في الوقت الذي تشبثت فيه المركزيات النقابية بمراجعة أجور الشغيلة.

في الوقت الذي كنا ننتظر تفعيل هاذ السلم المتحرك للأجور، بطبيعة الحال، كنا ننتظره بالإيجاب باش يخفف من معاناة الشغيلة، كنشاهدو اليوم أنه بعض المواد الأساسية التي تستهلك بكثرة واللي كيستهلكوها هم الضعفاء تم رفع أئمتها، ويشاع ويقال وربما مؤكد أن مواد أخرى غادي تتراجع أئمتها بالارتفاع.

السيد الرئيس، حنا كمركية نقابية، الإتحاد العام للشغالين بالمغرب نرفض أي زيادة في المواد الأساسية ومنتشبتين بالتزامات الحكومة، لأنه نحن اطمأننا أن تفعيل السلم المتحرك للأجور سيخفف المعاناة وغادي يحسن شيئا ما وضعية الشغيلة. أوكد أننا كشغيلة نرفض هذه الزيادة ونقول للحكومة: حذاري أن تكون زيادات أخرى في مواد أخرى، لأنه هاذ الشيء غادي ينعكس على الفئة الضعيفة من الشغيلة ومن الشعب المغربي.

النقطة الثانية، السيد الرئيس، وهي بطبيعة الحال لها ارتباطا بالنقطة الأولى، أننا بعد أربعة أيام أو خمسة أيام سبتبدأ العطلة الصيفية والمخيمات الصيفية، بطبيعة الحال كتابة الدولة بذلت مجهودا كبيرا وارتفع عدد المستفيدين من المخيمات، بطبيعة الحال نصفق له، لكن يجب أن تتحمل المسؤولية الحكومة لأن لما رفعت من عدد المستفيدين من المخيمات، وهذا بطبيعة الحال صفق له الجميع واللي مجموعة من العائلات اللي ارتاحت لهذا القرار، مع الأسف الحكومة لم تتجاوب مع هذه الزيادة باش تحسن أوضاع المخيمات وتحسن كذلك المنحة، بحيث بالله عليك هل 15 درهم تكفي في تدبير يوم كامل، فطور، غداء، عشاء، الغاز، إلخ..؟

كذلك المراسلات التي توصل بها المجلس للإعلان عنها: توصلت رئاسة المجلس بقرارين للمجلس الدستوري، الأول يحمل رقم 639/07 بشأن الطعن الذي قدمه السيد عبد الله بنعثمان ضد السيد عبد الرحمن مكرود، والطعن الذي قدمه السيد والي جهة تازة-الحسيمة-تاوانات عامل إقليم الحسيمة ضد السيد عبد الواحد المسعودي، ملتמسا فيهما إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري في 8 سبتمبر 2006 لتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين، في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من أعضاء الجماعات المحلية بجهة تازة-الحسيمة-تاوانات.

وقد قام المجلس الدستوري بإلغاء انتخاب السيد عبد الواحد المسعودي وعبد الرحمن مكرود عضوين بمجلس المستشارين، على إثر الاقتراع الذي أجري يوم 8 سبتمبر 2006.

القرار الثاني يحمل رقم 640/07 بشأن الطعن الذي قدمه السيد محمد بلماحي، ملتמسا فيه إلغاء انتخاب السيد مولاي إدريس الحسني العلوي عضو بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الذي أجري في 8 سبتمبر 2006، في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من أعضاء الجماعات المحلية بجهة مكناس تافيلالت، وقد قضى المجلس الدستوري برفض طلب السيد محمد بلماحي، الرامي إلى إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري في 8 سبتمبر 2006.

عدد الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 19 يونيو 2007 إلى غاية يوم الثلاثاء 26 يونيو منه:

عدد الأسئلة الشفهية: 20 سؤالا؛

عدد الأسئلة الكتابية: 6 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين. هناك طلبات إحاطة. أربع طلبات واردة على رئاسة المجلس، إذن نبتدئ بالإحاطة الأولى من طرف الفريق الاستقلالي، تفضل أحد الإخوان.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

بقضية، كما جاء على لسان زميلي من فريق الأغلبية، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الأمر أيها السادة الكرام يتعلق بالزيادات المتتالية والمرتفعة التي تعرفها المواد الغذائية الأولية والماء والكهرباء والزيت والسكر إلخ.. بعد زيادات متكررة أصلا، بحيث لا تساير بالمرّة لا الطاقة الشرائية للمواطنين ولا السلم المتحرك للأجور ولا الزيادات الهزيلة التي تجود بها الحكومة مرغمة على الموظفين والأعوان بعد طول عناء وجولات ماراطونية من الحوار الاجتماعي التي غالبا ما يكون تحت ضغط الشارع المغربي ومؤازرة لكل القوى والفعاليات المواطنة.

وهنا سأعطي مثلا صارخا، لكي أقرب الصورة من أذهان المواطنين الذين يعيشون مرغمين هذا الواقع المزري، وذلك يبرهن بجلاء قصور الحكومة وانعدام بعد النظر واستراتيجية مستقبلية واضحة المعالم، أئمة المواد الغذائية عرفت ارتفاعا متكررا، فيما عرفت نسبة ارتفاع الماء والكهرباء 7% وهكذا لم يصبح للضعيف ولا حتى لأصحاب الأجور المتوسطة مكانا داخل الأسواق المغربية المتوسطة، ناهيك عن الأسواق الممتازة المخصصة لعلية القوى التي لا يجرؤ أصلا حتى على الاقتراب منها.

وهنا أطرح التساؤل عن السر الحقيقي وراء هذه الحملة الملتهبة في المواد الغذائية، فهل هو عجز للحكومة عن ضبط الأسواق أم المضارين والسماسة أم عدم وضوح الاستراتيجية الإجمالية للحكومة الحالية في تزويد الأسواق الوطنية بالمواد الأولية وبذل مجهودات إضافية لتحسين وضعية الفلاحين والموظفين والأجراء، لأنهم هم الشرائح الحية والقوى النشيطة الكفيلة بخلق الثروات وتحريك العجلة الاقتصادية والاجتماعية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. نمر إلى طلب الإحاطة الثالث من الفريق الحركي، تفضل أحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

كذلك هناك مشكل اللي بطبيعة الحال اللي سبق لنا نبهنا منه، ألا وهو بعد قرار الحكومة بتوسيع بعض المناطق كتغازوت، كالسعيدية، هناك بعض المخيمات التاريخية والمخيمات الأساسية في المغرب مشت مع خبر كان، مخيم تغازوت، مخيم طنجة، مخيم السعيدية، مع الأسف لا توجد أماكن أخرى لتعويض هذه الأماكن التي تم إلغاؤها.

كذلك هناك مشكل خطير، المنظمات والجمعيات يطلب منهم فتح حوارات مع وزارة التعليم من أجل وضع رهن إشارتهم بعض المؤسسات، مع الأسف مجموعة من الجمعيات بقيت مخيماتها معلقة لكون باقي بعض الجمعيات وأغلبها لم تتوفر على الأماكن اللي يمكن تدير فيها المخيمات، في الوقت اللي كان بطبيعة الحال الأماكن اللي خصها توفرها هي كتابة الدولة.

نتمنى في هاذ ثلاثة أيام أو يومين اللي بقت يكون واحد الحوار وواحد التشاور ما بين وزارة التربية الوطنية وكتابة الدولة في الشباب باش توفر أماكن للتخييم لأنه العدد ها هو كاين قاد، وكتابة الدولة ملتزمة به ومستعدة له الأطر كلها، ولكن الأماكن لحد الساعة باقي كاين مشكل فيما يخص المخيمات.

فتمنى أن هذه المشاكل اللي الآن غادي تخلق بعض المشاكل، لا فيما يخص أولا هاد الزيادة في المواد الغذائية غادي تؤثر على المخيمات، المقرات والفضاءات ما كايناش، الجمعيات تدق ما بين النيابات باش تاخذ مؤسسات رغم أن المؤسسات غير مؤهلة من أجل تطبيق برامج التخييم، فتمنى من الحكومة أن هذا المشكل تلقى لو حل باستعجال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الإحاطة الثانية الواردة على رئاسة المجلس من طرف فريق التحالف الوطني، فليفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، يشرفنا باسم فريق التحالف الوطني أن نحيط مجلسنا الموقر، ومن خلاله كافة فعاليات المجتمع المغربي

زملائي المستشارين المحترمين،

تشهد بلادنا إنجاز مجموعة من الأوراش التنموية الكبرى بمختلف جهات المملكة، وتقوم الحكومة في المقابل بمجهودات جبارة من أجل تحقيق العديد من المشاريع التنموية محليا وجهويا ووطنيا.

لكن الارتفاع المهول في أثمان مواد البناء، وخصوصا في مادتي الإسمنت والحديد وكذلك مادة الأجر تطرح اليوم أكثر من سؤال، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على مواد البناء بمختلف جهات المملكة وفتح الطلب على مصراعيه للمضاربين والوسطاء من أجل مضاعفة أثمان هذه المواد مستغلين بعض الخصائص الذي تعرفه بعض الجهات في مادة الإسمنت والحديد، بحيث أصبحت تباع في السوق السوداء، مما أثر سلبا على وثيرة إنجاز العديد من الأوراش ذات الطابع الاجتماعي المخصصة لذوي الدخل المتوسط والمحدود.

لذا نطلب من الحكومة بتشديد المراقبة والضرب بيد من حديد على كل المتلاعبين والمضاربين في بيع وتسويق هذه المواد، وذلك من أجل حماية المواطنين والمستثمرين على حد سواء وتوفير مواد البناء في السوق الوطنية، ونخشى كذلك أن هذا الغلاء سيترتب عنه عجز في إنجاز المشاريع التي سطرها الحكومة في هذا الباب.

وإذا تعذر عليها - على الحكومة إذن- أو إذا كانت الحكومة مستعدة لفتح الباب أمام رجال الأعمال المغاربة من أجل استيراد هذه المواد في الأسواق الخارجية وبالشكل الذي يواكب التنمية المحلية والوطنية.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. نمر إلى آخر طلب إحاطة في جدول أعمالنا وهو الوارد من فريق الإتحاد الدستوري، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

الزميلة والزملاء الأعضاء،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي أتقدم باسم فريق الإتحاد الدستوري لإثارة الانتباه إلى الارتفاع الملحوظ.. الإخوان في الأغلبية الآن تكلموا على الأثمان التي تزدادت في مجموعة من المواد الأساسية

وتيقول واحد المثل " وشهد شاهد من أهلها" وأنا سأتكلم عن الارتفاع الملحوظ لظاهرة الاحتجاجات بمختلف أشكالها: موظفو الجامعات المحلية، موظفو الإدارات العمومية، رجال التعليم بمختلف درجاتهم، والتصعيد المثير الذي يمكن تسجيله هو الذي يقوم به الشباب المغربي المعطل من حاملي الدكتوراة، مرورا بالمجازين، ثم المكفوفين.

وقد أكد السيد وزير الداخلية بأن نسبة الاحتجاجات مرتفعة جدا، ولعل ساحة شارع محمد الخامس أمام البرلمان للدليل قاطع على صحة ما نقول.

الزملاء الأعضاء،

إذا أصبحت مشاهد الاحتجاجات مألوفة لدى الحكومة وأصبحت هذه الحكومة تتعامل معها وكأنها جزء لا يتجزأ من تفاصيل حياتها اليومية، لكن هذا الاعتياد لا يمكنه أن يجعلنا في المعارضة نغض الطرف على حقيقة أساسية، وهي فشل السياسة الاجتماعية للحكومة ومعها الفشل الذريع في مجال التشغيل، فالحكومة لم تستطيع بعد تفعيل توصيات المناظرة الوطنية المعقدة تحت شعار مبادرة التشغيل، ولم تتمكن حتى الآن من وضع سياسة واستراتيجية ناجعة لمعالجة إشكالية البطالة، إذ لازال المجازون المنخرطون في برنامج التكوين من أجل الإدماج يعانون البطالة بعد قضائهم لسنة كاملة من التكوين، وحتى برنامج مقاولتي الذي التزمت به الحكومة بإحداث 90 ألف منصب شغل يخلق 30 ألف مقالة صغيرة في أفق 2008 لم تستطع الحكومة إنجاز سوى 500 مقالة في مختلف جهات المملكة، فأين نحن من رقم 30 ألف مقالة، ولا تفصلنا عن سنة 2008 إلا أشهر قليلة، ألا يعتبر السادة المستشارون هذا ضحكا على الشباب وتلاعبا بمصير العاطلين.

الزملاء الأعضاء،

الغريب هو أن الحكومة لازالت تصر على الاستغلال الانتخابي للتشغيل والعطالة لتعلن عن إلتزمات جديدة:

تكوين 10.000 مهندس في أفق 2010 و10.000 من العاملين الاجتماعيين في أفق 2012، ونحن نقول للحكومة ونطالبها بأن تلتزم أولا بوعودها قبل نهاية ولايتها.

من قطاعات الصحة، الفلاحة، التجهيز والنقل، و13 سؤالاً عادياً تم قطاعات الصحة، التجهيز والنقل، الفلاحة، المالية، التشغيل.

إذن نستهل هذه الجلسة الآنية الموجهة إلى قطاع الصحة وعددها ثلاثة أسئلة: السؤال الأول الآني الموجه إلى السيد وزير الصحة حول محاربة التسممات التي يتعرض لها المواطنون للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المبروح، عابد شكيل، سفيان قرطاوي، لحسن بوعود، يحيى يحيى، عبد اللطيف اسطمبولي، عبد الله عباد، عبد الحميد بنعلوش، حسن أبو العز، الحاج الطاهري.

الكلمة لأحد السادة السائلين، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أختي، إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

تعرف ظاهرة التسمم التي يتعرض لها المواطنون ارتفاعاً كبيراً خلال فصل الصيف، سواء ما يتعلق منها بالتسممات الغذائية أو الناتجة عن لدغات بعض الحشرات السامة والعقارب، وهو الأمر الذي يتطلب تحركاً ميدانياً لنشر التوعية والتحسيس بمخاطر التسممات، وكذا الوسائل الكفيلة للوقاية منها، كما يتطلب تعزيز المستشفيات والمراكز الصحية، خاصة بالمناطق النائية، مثل قيادة أنيف وقيادة الجرف والطاوس وتنجداد وأوفوس وقبائل عبد الصباح والريصاني، وبالخصوص منطقة مرزوقة التي تعرف في هاته الفترة من السنة توافد الزوار من كل مناطق المملكة وخارجها لأجل التداوي من الروماتيزم عن طريق حمامات الرمال.

لذلك يجب تزويد هذه المناطق بمختلف الأطر الطبية المتخصصة والأدوية الضرورية لمعالجة التسممات التي يتعرض لها المواطنون، خاصة إذا علمنا أن أي تأخير في معالجة المصابين يعرض حياتهم للخطر.

لذلك نسألكم السيد الوزير:

- ما الذي تقوم به الحكومة من أجل تكثيف التوعية الصحية للوقاية من التسممات؟

وما يثير الاستغراب أكثر هو مزاعم البرامج الانتخابية المبنية عن بعض مكونات هذه الحكومة، والتي أطلقت العنان للوعد، فمنها من يتحدث أيضاً حنا ما شغلناش الأولين ويتحدثون عن تشغيل مليون عاطل، وكاين عاود ثاني حزب أطلق العنان للوعد على تشغيل مليونين ونصف عاطل، وفوق هاذ الشئ غادي يوزع منح على الأسر المعوزة غادي يعطي للناس اللي ما عندهم 500 درهم شهرياً، وهذه لغة جديدة على مشهدنا السياسي، وتشكل استثناء عالمياً، فالمتعارف عليه هو إذا أرادت أن تقدم الحكومة برامج كان عليها أن تقدم برامج قابلة للتنفيذ، وعند نهاية الولاية تتقدم الحكومة بحصيلة رقمية بما أنجز وحنا في المغرب افتتحت الحكومة عهداً بالوعد، وهي الآن تقدم وعود جديدة عوض أن تقدم حصيلة، إذن نتساءل مع الحكومة عهداً بالوعد، وهي الآن تقدم وعود جديدة عوض أن تقدم حصيلة إذن نتساءل مع الحكومة التي سبق لها أن عبأت كل الإمكانيات بزيارات لكل الأقاليم والجهات بالتطيل والتهيل ببرنامج مقاولتي، أين هي نتائج هذا البرنامج الذي سيشغل حسب زعم الحكومة 90 ألف عاطل؟

إن الحكومة عوض أن تتقدم أمام الشعب المغربي بالحصيلة الرقمية لكل البرامج التي التزمت بها فإنها تكرر توجهها الإنتخابوي بكثرة تنقلات الوزراء ورأس التدشينات لمشاريع تم إنجازها منذ سنة، كاين مشاريع اللي عندهم سنة وعاد دشنوهم أو سبق تدشنيها ولترأس اجتماعات بالأقاليم والعمالات الغرض من هذه الزيارات هو تلميع صورة الحكومة وإنقاذ الحصيلة الفاشلة.

ختاماً، أقول أن الوعد على الوعد قبل الوفاء الوعد من دواعي فقدان الثقة في الواعدين.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد وزيرين،

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالاً، سبعة أسئلة منها آنية موجهة لكل

- ما هي الإجراءات التي ستقومون بها لتقريب وسائل العلاج من المواطنين المعرضين للتسممات، خاصة بالمناطق القروية والنائية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير، فليفضل مشكورا.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

أريد في البداية أن أقدم الشكر الجزيل للسادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال الذي يعود مرارا وتكرارا تحت هذه القبة. أنا أظن أن إشكالية التسممات، بالأخص الغذائية هي إشكالية مرحلية متعلقة بالمرحلة التي نعيشها، والتي تتصف بتحولات اجتماعية سريعة، وبالأخص تحولات غذائية واتخاذ نمط جديد من التغذية وبالأخص إشكالية الوجبات السريعة والصغيرة الجاهزة في أماكن غير صالحة مرارا تحت غطاء السماء، وبالتالي فالإشكالية تتعلق بإشكالية النظافة بصفة عامة بمفهومها العام: نظافة المكان، نظافة المجال، نظافة المطابخ، نظافة المهنيين، إشكالية نقل وتخزين وتوزيع المواد الغذائية الطازجة، وبالتالي فهي طبعا عملية تتطلب عملا هيكليا، وأظن أن الجواب هو التي أتى اليوم في البرنامج الذي قدمه السيد الوزير الأول هذا الصباح، برنامج رواج، والذي يتوخى تأهيل قطاع التجارة بصفة عامة وقطاع الخدمات في هذا الميدان، وهذا طبعا يتطلب وقتا طويلا.

قبل أن يبدأ هذا البرنامج، حاليا هناك طبعا إذا أخذنا فقط الأرقام، والسنة الماضية فقط تم على صعيد التوعية والتحسيس تم تنظيم أكثر من 120 ألف حلقة للتوعية الصحية فيها ورقات عمل، ملصقات، تحسيس إذاعي وتلفزي. تمت مثلا مراقبة وفحص أكثر من 25% من العاملين في هذا القطاع، وهذا العمل مستمر.

هناك كذلك لجنة خلية وطنية لليقظة والصحة تلعب دورا مهما، وعندما تطرح بعض الإشكاليات هناك مكاتب الصحة التابعة للبلديات التي تقوم بدور أساسي، ولكن هذه إشكالية متعلقة بالنمو والوعي المجتمعي بصفة عامة، ويتطلب وقت طويل حتى تغلب عليه.

فيما يتعلق بإشكالية العقارب، هذه الإشكالية تم التحدث عنها مطولا تم حذف "الصيروم" من طرف المنظمة العالمية للصحة، والخطة الوحيدة المتخذة هي الإنعاش، ولكن سرعة انتقال المرضى إلى أماكن يوجد فيها أطباء والآن هناك شبكة أولية منتشرة فيها أكثر من 2500 مؤسسة على الصعيد الوطني والأمور تتحسن شيئا فشيئا.

شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا نشكركم السيد الوزير على المعلومات التي قدمتموها وعلى الجهودات الجبارة التي تقوم بها وزاراتكم، والتي لا يمكن لأحد أن ينكرها، وبالأخص السيد الوزير لأنكم أنتم من خيرة أطر هذه الوزارة، وأنتم منها ومن أهل هذه الوزارة.

إلا أننا السيد الوزير نريد أن نثير الانتباه إلى أنه في حالة هذه التسممات التي تقع هنا وهناك في بعض الأحيان، يجب تظافر الجهود، ماشي غير وزارة الصحة لوحدها اللي خصها تتحمل المسؤولية لأن وزارة الصحة ماشي غير لوحدها خص وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ووزارة التعليم كذلك لأن التوعية تأتي أولا من وزارة التعليم، وبالتالي وزارة الإعلام لأنها هي اللي خصها حتى هي تتعاون معكم في هاذ المجال.

وكذلك السيد الوزير، تشديد المراقبة ديال المنتوجات كما جاء في كلمتكم خص المراقبة والنظافة وهاذ المسائل كلها خصها لأن قلتو هذا هو الواقع.

لهذا السيد الوزير في نفس السياق كنبالو منكم ألا ترون أن توفر اعتمادات خاصة لمحاربة التسممات، وبالأخص في الصيف، هاذوك الميزانية ديالكم تديروا واحد الميزانية خاصة لهاذ التسممات وهاذ المسائل اللي تقع رغم أنه وقعت بعض التسممات كما حدث مؤخرا في بعض الجامعات، هذا ولكن كيف ما كان الحال خص الإعلام ووزارة التعليم يساعودكم، ومرة أخرى نشكركم على الجهودات التي كتمقوم بها وزارة الصحة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. نمر إلى السؤال الثاني الموالي الموجه إلى السيد وزير الصحة حول الأدوية المهربة وانعكاساتها على صحة المواطنين والإضرار بمهنة الصيدلة الوطنية للمستشارين المحترمين السادة: ناجي فخاري، عبد العزيز عزابي، إسماعيل قيوح، فوزي بنعلال، عبد الحميد بلفيل، مصطفى القاسمي.

تفضل السي ناجي فخاري.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت، الإخوة المستشارين المحترمين،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

لقد عرفت المؤشرات المتعلقة بالوضع الصحية تحسنا ملموسا خلال العقود الثلاث الأخيرة، ولكن هذا الإنجاز رغم أهميته لازال محدودا بالمقارنة مع الدول ذات المستوى الاقتصادي المماثل للمغرب.

موضوعنا اليوم موضوع هام يمثل في عنصر الأدوية الذي يعتبر عنصرا هاما في الاستراتيجية الصحية، فالمواد الصيدلانية كما نعلم لا يمكن اعتبارها كمنتجات أو مواد عادية، وذلك لكون المستهلك أولا غير مؤهل لتقييم أو تحديد مدى جودة الأدوية، الشيء الذي يستلزم وجود نظام عام للمراقبة لأن الدواء يستوجب وصفة من طبيب مختص وصيدلي لصرفه وتقديمه.

كما أن الدواء مادة مصنعة وذات هدف محدد لا يمكن لها الخضوع لقوانين السوق وحدها، وإنما لسياسة وطنية صيدلانية تركز على مبادئ الوفرة والجودة. هذا بالنسبة للدواء الذي يقتنى من الصيدليات الوطنية، لكن ماذا عن الأدوية المهربة التي لازالت متفشية في المنطقة الشرقية المحادية للشريط الجزائري، وذلك رغم كل الجهود الجبارة المبذولة من قبل كل الجهات المعنية، مما يزيد من تخوفنا على انعكاس هذه الأدوية على صحة المواطن المغربي بالدرجة الأولى الذي يستهلك أدوية أغليبتها انتهت صلاحيتها، وكذا الإضرار بمهنة الصيدلة الوطنية.

وأمام هذه الوضعية الفوضوية المقلقة للتجار غير القانوني في الأدوية المهربة نساءلكم السيد الوزير، ما هي الإجراءات المستقبلية التي

ستتخذها الوزارة، وذلك بتعاون مع كل الجهات المعنية من أجل الحد من ظاهرة بيع الأدوية المهربة؟

ما هي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة في حق المصحات الخاصة والعيادات التي تقتني هي الأخرى الأدوية والأدوات الطبية المهربة؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

أريد كذلك أن أقدم الشكر للسيد المستشار على طرحه لهذا السؤال الذي كذلك تناولناه مرارا تحت هذه القبة. حقيقة أن تهريب الأدوية وتزوير الأدوية عمليتين دوليتين، تقريبا على الصعيد العالمي 8 % من الأدوية تباع مزورة، ولكن في بلادنا لدينا أولا ثلاث أدوات مهمة لتحسين بلادنا ما أمكن من هذه الظاهرة: أولا، هناك مدونة الأدوية التي صادقت عليها، والتي الآن يجري العمل بها، والتي أعطت للصيدلي بصفة عامة مكانة متميزة في هذا القطاع، والتي تحمي المستهلك بصفة مهمة جدا، وتحمي الصيدلي والمفتش كذلك بنفس قوة القانون.

هناك أداة ثانية هو دور المختبر الوطني لمراقبة الأدوية، وهو مختبر الآن تم اعتماده من طرف أوروبا وأصبح مختبر كجميع مختبرات أوروبا يشتغل في شبكة من المختبرات الدولية ويسهر فقط على جودة الأدوية في بلادنا والمستهلكات الصيدلانية بصفة عامة.

آخر جهاز وهو جهاز تفتيش الصيادلة المحليين ويقومون تقريبا ب500 تفتيش سنويا، ولم نعثر في السنوات الخمس الأخيرة إلا على دواء مزور واحد، مزور في فاس والآخر مزور في أستراليا، وبالتالي فهناك تحكم في المسار القانوني الذي تمر منه الأدوية: المسالك القانونية.

فيما يتعلق بالتهريب هذه إشكالية كبيرة، وطبعا أنا أعرف سوق الفلاح وزرته مرارا، وهناك خارج عن قطاع وزارة الصحة، وهناك لجنة حكومية فيها الداخلية وفيها الفلاحة التي تقوم بزجر الغش، وتنتقل

للتهريب تأتي منها هذه الأدوية من مختلف الأماكن على الصعيد العالمي، وهي طبعا ظاهرة عالمية.

أتمنى طبعا أن يكون هناك عمل مستمر مع جميع المتدخلين وبالأخص في المدارس وفي البيوتات وفي الصحافة الوطنية حتى نحارب هذه الظاهرة المخيفة.

فيما يتعلق بمراقبة الأدوية الخطيرة في المستشفيات وفي المصحات، هناك مراقبة مستمرة لهذه الأدوية وتعطى فقط برخص un carnet de souche ورقة مضمونة يبقى نظيرها في المصحة، وهناك مراقبة مستمرة ولا أظن أنها تتسرب إلى السوق السوداء من صيدلياتنا أو من مصانعنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. إذن نمر إلى السؤال الآتي الثالث الموجه كذلك إلى السيد وزير الصحة حول تفعيل مقتضيات قانون التغطية الصحية للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد اطريش، أحمد الديوني، محمد العقاوي، الميلودي عفوت، عبد السلام أحدوش، أحمد الشرفاوي، محمد عبده عز الدين، حسن زهير، سعيد كمال، محمد البطاح، ميلود ناصر، عبد السلام الودي، فليتنفضل أحد السادة المحترمين.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد صادق البرلمان منذ مدة على قانون التغطية الصحية، وجاء هذا الورش الكبير نتاج نضالات كبيرة لمختلف الفعاليات السياسية الوطنية، حيث سيمكن شرائح واسعة من المواطنين، خاصة ذوي الدخل الضعيف من حق التطبيب وولوج الخدمات الاستشفائية داخل المؤسسات العمومية، لكن الملاحظ السيد الوزير هو أن هذا المشروع مازال لم يأخذ طريقه إلى التطبيق، حيث نجد أن العديد من المواطنين أصبحوا يعانون الأمرين داخل المؤسسات الاستشفائية التي تعاني من الاكتظاظ وضعف الإمكانيات المادية والبشرية، وأصبحت لا تساير الخصائص الكبير الذي تعرفه بلادنا في مجال التطبيب والتمريض.

كلما كان هناك تشكي أو تضرر أو خبر حول هذه المواد، وهي مواد فعلا كجميع المواد التي نراها في شرق المملكة مهربة تختفي طورا وتظهر طورا ثانية، وطبعا تبقى إشكالية محاربتها هو وعي وتحسيس المستهلك بخطورة هذه الأدوية التي تباع تحت حرارة الشمس، تباع في الغبار، تباع بأيادي قذرة، وبالتالي لا مجال لمحاربتها إلا بوعي المستهلك ورفض المستهلك لهذه الأدوية.

فيما يتعلق بالمصحات أنا أنزه المصحات أن يتناولوا هذه الأدوية من السوق السوداء، والمصحات لنا مصحات هائلة متطورة مجهزة، فيها أشخاص وطنيون يعرفون مهامهم، وأنا أنزههم طبعا عن التسوق في هذه الأماكن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد ناجي الفخاري:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على التوضيحات القيمة، وكذلك نحن بودنا في الفريق الاستقلالي نشكر الحكومة على الجهود التي تقوم بها. أنا أريد فقط أن أركز على حبوب الهلوسة لأنها تشكل خطر على صحة الأطفال والشباب والنساء الذين يتعاطون لتناول هذه المنشطات الخطيرة، والتي تذهب بالعقول، كذلك تسبب في فقدان عقولهم إلى ارتكاب جرائم خطيرة، كما يجب تقوية وتجديد أجهزة مراقبة الأدوية التي تباع في الصيدليات، وكذلك لمنع تسرب الأدوية المهربة التي تباع في بعض الصيدليات ساحمهم الله، والتي يكون آجالها في الغالب على وشك النهاية أو انتهت مدة صلاحيتها، مما يسبب في تسمم صحة المواطن، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

هذا سؤال ثاني ومهم جدا، ربما أهم من السؤال الأول. فيما يتعلق بحبوب الهلوسة l'hallucination، في الحقيقة هذه ظاهرة مخيفة جدا، وهناك مراقبة مستمرة وحرص مستمر على أن لا تتسرب لا من الصيدليات ولا من المعامل، ولكن طبعا مع الأسف هناك طرق أخرى

وسمحت الوثائق نشرت وجميع.. حتى الوكالة الوطنية للتأمين الصحي لضبط هذه العملية تشتغل منذ سنة ونصف، هناك اتفاقيات مع مدبري خدمات قد تم التوقيع عليها في السنة الماضية أي جميع الإجراءات الآن قد تمت، والنظام طويل وصعب ومهيكل يسير تدريجيا وبخطى مضبوطة، معقولة، مدروسة علميا ولن يكون هناك انزلاق وأنا طبعاً أهيب بالسيد المستشار أن يعود على الأقل إلى الجريدة الرسمية لكي يتأكد مما قلته، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكراً السيد الرئيس، فعلاً كل ما جاء على لسان السيد وزير الصحة المحترم، كله على صواب. أولاً السيد الوزير إلى سمحتو اللي جعلنا نظرحو هاذ السؤال وهو الخلل الذي يشوب هذه العملية الأولى باش ننبهكم أشنا هي الحالات النوع من الخلل وغادي تسمحوا لي السيد الوزير باش نوضعكم في الصورة فيما يخص هذا الملف.

أولاً الاقتطاعات كما قلتم بدأت.. بدأ هذا المشروع اللي هو قانون اللي صادر في 2002 وبدا تفعيله كما قلتم في غشت 2005 أي بدأت الاقتطاعات من رواتب المتقاعدين والأرامل والمأجورين، والمؤقتين إلخ.. بدأت الاقتطاعات من 2005 السيد الوزير ولكن واحد العدد كبير وواحد النسبة مئوية كبيرة لا تستفيد أصلاً من هذه الخدمات أي ما عندها لا بطاقة ولا رقم ديال التأمين ولن حتى شي وثيقة باش يمكن لها تستفيد من هاذ الخدمات أي إرجاع المصاريف المتعلقة بملفات المرض، هذه الحالة الأولى أي نسبة كثيرة ما كتستافدش وكتساهم في هاذ الاقتطاع أي كتساهم في تأدية واحد الغلاف مالي شهرياً من راتبها الشهري.

الحالة الثانية، السيد الوزير، وهو عملية إرجاع المصاريف، السيد الوزير كما ينص على ذلك القانون الذي أشرتم إليه 65.00 الصادر في 2002 والذي ينص على مدة إرجاع هذا الغلاف المتعلق بالمصاريف الطبية في ثلاث أشهر، وحنا لاحظنا من خلال مجموعة من شرائح المجتمع المغربي أنه هاذ الشيء اللي جاء في هذا القانون ما مفعّلش وما مطبقش وما نعرفوش شكون المسؤول؟ شكون اللي غادي

السيد الوزير المحترم، نتساءل أين الخلل؟ وما هي الإجراءات التي تعتمون القيام بها للإسراع في تطبيق مدونة التغطية الصحية التي ستمكن من تعميم العلاج لفائدة الجميع؟
وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكراً السيد الرئيس، أريد أن اطمنن السيد المستشار على أن ليس هناك أي خلل، بالعكس، بل أخذت هذه المنظومة طريقها إلى النجاة وإلى النجاح إن شاء الله، مسلسل معقد وصعب، مهيكّل، تم التوقيع على ميثاق الأجرأة في القصر العامر بأكادير منذ يناير 2005 أمام أنظار جلالة الملك، وفعلاً دخل هذا النظام إلى التطبيق في شهر غشت الماضي، 18 غشت 2005 وكانت لدينا فقط 16.5 في المائة من السكان مؤمنين اختياريًا، الآن وصل إلى 34 في المائة مؤمنين إجباريًا، وانتبهنا من المنتوج الأول والتأمين الإجباري على المرض الخاص بالقطاعين الخاص والعام من أجل الموظفين وهو الآن انتهى وجميع المجاورين في القطاع الخاص والموظفين دخلوا الآن تحت قبة هذا التأمين الإجباري على المرض ثم هناك منتوج ثالث يسمى عناية يهتم بالمستقلين، وسيظم 30 في المائة من السكان، والآن استفاد منه ستة آلاف إلى حد اليوم، كما سمعت هذا الصباح في تدخل السيد الوزير الأول في تمارة.

وهناك منتوج ثالث وهو المساعدة الطبية، هذا منتوج ثالث مهم سيغطي تقريباً 28 في المائة من السكان، تمت الآن جميع الإجراءات ولكنه منتوج لباقي المواطنين، عندما ننتهي من جميع الأصناف وهي كثيرة، وهناك مجموعات صغيرة تم سن قوانين خاصة بها لكي تبقى فقط الباقية وهي 22 في المائة لكي تستفيد من هذا النظام وستتم أجرأته إن شاء الله قبل هذه السنة.

وهناك طبعاً إجراءات مصاحبة مهمة منها تأهيل المستشفيات، منها تسريع وثيرة تكوين المختصين والمرضين، كل هذه الإجراءات تمت لحد الآن وتم لحد الآن نشر جميع النصوص المتعلقة بهذه الأنظمة ولم يبق هناك أي نص لم ينشر للتحكم في الإطار القانوني لهذه العملية ولست أدري لماذا يقال لنا لم تأخذ طريقه إلى التطبيق، فقد طبق

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

الكل يعلم ماذا بذلت الدولة من مجهودات من أجل تحسين وتوسيع الخدمات الصحية حسب التوزيع الجغرافي للمملكة إلا أن الملاحظ، وهو يبقى دائما غياب سياسة واضحة فيما يخص توزيع الأطباء بصفة عامة والأطباء المتخصصون بصفة خاصة على مستشفيات المملكة، وهذا تنفيذا لأهداف سياسة القرب التي التزمت بها الحكومة من أجل تنمية العالم القروي، ورغم كل هذه المجهودات المبذولة لازال قطاع الصحة لا يستجيب للحاجيات الضخمة للسكان القرويين الذين يعانون من ضعف الخدمات الطبية ومن التوزيع اللامتوازن للأطباء المتخصصين، خاصة بالمستشفيات القروية ومستشفيات المدن الصغيرة، هذا ما يدفع بهذه الساكنة التي تتحمل عبء السفر والتنقل إلى المدن الكبرى قصد العلاج.

السيد الوزير، أمام هذه الإشكاليات التي تشكل عائقا في وجه التنمية المحلية وتقريب شبكة المستشفيات والخدمات الصحية من المواطن نسائلكم حول الخريطة الصحية للأطباء المتخصصين التي تشتغل بها الوزارة، ما هي إستراتيجية الوزارة لتعميم الأطباء المتخصصين على مستشفيات ربوع المملكة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

فعلا هذه الإشكالية كبيرة جدا والخلل يورقنا جميعا فيما يتعلق بتوزيع الأطباء المختصين بصفة شبيهة عادلة على جميع أماكن المملكة، أريد أن أقول فقط أنه في سنة 2000 إلى 2003 تحلى 50 طبيبا مختصا عن عملهم نهائيا، وهذه إشكالية مطروحة أولا فرار هؤلاء ونفورهم من هذه الأماكن ما يسمى بالأماكن النائية، تخليهم عن عملهم أو عدم الاستقرار بهذه الأماكن، معنى أن هناك طبعا

نحملوه هاذ المسؤولية؟ واش قطاع الصحة اللي هو القطاع اللي كتشرفوا عليه أو قطاع المالية أو قطاع التشغيل أو الحكومة برمتها.

السيد الوزير، الحالة الثالثة وهو واحد النوع من الاقتطاعات اللي تعرفوه الأرامل، أي الأرامل المرأة ملي تيموت لها راجلها كتبقى، وخاصة أتكلم على المرأة الموظفة أي المرأة التي تشتغل، وتساهم في تمويل هذا الصندوق، كتعرف ثلاثة اقتطاعات، الاقتطاع الأول ديالها، والاقتطاع الثاني هو اللي كييجي اللي كيحدوا لها من المعاشات كأرملة، والاقتطاع الثالث وهو اللي كيحدوا لها من معاشها، معاشات الأيتام، معناه كتساهم ثلاثة مرات في تمويل هذا الصندوق، وحتى هذه واحد العدد ديال الحالات بحال هاذ الشيء اللي كتقول لكم السيد الوزير مازال ما تعرفوش وما كيستافدوش من هذه التغطية الصحية، ولا أطيل عليكم السيد الرئيس، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تعقيب السيد الوزير.. الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

أريد أن أقول السيد الرئيس، على أن إشكالية إرجاع المصاريف المتعلقة بميئات التدبير، وقد تمت إعادة هيكلة هيئات التدبير أي الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإذا كانت هناك ملفات خاصة بهذه الصنادق أهيب بالسيد المستشار الاتصال بالإخوة في الصناديق، وما أعرفه شخصا أن مدة إرجاع المصاريف قد تقلصت، وقد تحسنت وأظن إذا كانت هناك ملفات خاصة فأنا مستعد إما أن أكون وسيطا بين السيد المستشار والصناديق أو أن يلتجئ إلى هذه الصناديق لمعرفة بالضبط الإشكالية المطروحة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، إذن نواصل مع السؤال العادي الموجه إلى السيد وزير الصحة حول التوزيع الجغرافي للأطباء للمستشارين المحترمين السادة محمد فاضيلي، إدريس مرون، جمال أربعين، عمار عبد الفتاح، سعيد أرزقي، أحمد السنيتي، عمر مكدر، بوسلهام بيته، مصطفى الرداد، محمد الكبوري، بوطاهر البوطاهري، عبد الحميد السعداوي، وبوسلهام بيته، يتفضل أحد المستشارين لإلقاء السؤال.

عليها المواطنين، وكانت مبرمجة مرة أو مرتين في الأسبوع لكل اختصاص.

لذا نطلب منكم السيد الوزير ولا أحد يشكك في الجهود التي تبذلونها في هذا القطاع قصد توفير الصحة للجميع، إلا أننا نطلب منكم الأخذ بعين الاعتبار كل هذه الأشياء، والسهر على توفير بعض الاختصاصات بالمراكز الصحية بمختلف مراكز ومدن وقرى جهة الغرب الشاردة بني يحسن، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

بغيت فقط أن أوضح أن هناك تراتبية الاستشفاء، فالمراكز الصحية تسمى الخط الأول ولا تزود بتاتا بالمختصين، مركز صحي قروي أو حضري يكون فيه فقط ممرضون و أطباء عامون هناك خط ثاني هو المستشفى المحلي والخط الثالث هو المستشفى الجامعي، وبالتالي هناك تراتبية ومن الصعب جدا أن يكون هناك أطباء مختصون في الخط الأول، طبعا يمكن أن يكون هناك عمل تطوعي من طرف الزملاء المختصون باتفاق مع مندوب وزارة الصحة لكي ينتقلوا ببعض الأماكن للعمل، ولكنهم يتطلبون طاقم كبير لكي يشتغلون ومن الأكيد أن مستشفى القنيطرة الذي تم تأهيله مؤخرا وتزويده بأدوات بيوطبية متقدمة، منها السكاكير، ومنها أدوات القلب أن يكون طبعا ملجأ لجميع المنطقة وأن يكون مركزا مرجعيا لتنقل المرضى الذين كانوا ينتقلون فيما مضى إلى الرباط، والآن ينتقلون فقط إلى القنيطرة التي زودت بالآليات وكذلك المختصين، والقنيطرة أو هذه المنطقة داخلية في برنامج كبير للتأهيل والعصرنة، وقد استفادت في السنوات الماضية ولا زال برنامجها مستمر إلى آخر هذه السنة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، إذن ننتقل إلى السؤال الآني الموجه، وقبل أن ننتقل نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول التدابير المزمع اتخاذها لمواجهة حالة الجفاف للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقودور، علال عزيزوني، العلمي التازي، محمد عبو، إبراهيم الحب، أحمد حاجي، أحمد السرغيني، خيري بلخير، عبد

إستراتيجية واضحة في هذا المكان بالنسبة للحكومة، أولا تم رفع التكوين لهؤلاء من 150 سنويا إلى 300 وسينتقل إلى 500 لكي يقارب العرض الطلب، ولكن رغم تزايد هؤلاء فإن القطاع يتأث، هذا شيء مهم، رويدا، رويدا، وبالتالي هناك إشكالية النساء اللواتي ينتهين من الدراسة في سن متأخرة، وطبعا يجدن صعوبات كبيرة بهذه الأماكن النائبة، وهذه إشكالية من الصعب جدا تدبيرها بقوانين لا بد بأخذها بعين الاعتبار لأنها مشكلة اجتماعية عويصة وصعبة ومؤلمة.

تم كذلك تشجيعات مهمة، منهم الزيادة في منح التخصص كانت 2750 درهم الآن 4000 درهم، ثم إقرار منحة عن الحراسة الإلزامية وعن المسؤولية، هذه تشجيعات مادية يمكن أن تساهم في انتشار هؤلاء، وفي طبعا استقرارهم في الأماكن النائبة، كذلك هناك مواكبة أخرى من تهييء وعصرنة المستشفيات لكي تكون البيئة التي يشتغلون فيها بيئة صالحة للعمل، ومع ذلك فقد تمكنا من نشر 1028 طبيب مختص في الأربع سنوات الماضية في عدة مدن آنية.

جميع الدول تعيش هذه الإشكالية، والكثير من الدول لجأ إلى جذب أطباء مختصون من الخارج في ظروف خاصة، هذه طبعا.. هذا الملف مطروح يمكن أن يدرس يوما ما ولكن نتمنى أنه برفع وثيرة التكوين وبتحسين جاذبية المستشفيات أن تتمكن من نشر هؤلاء الزملاء واستقرارهم في الأماكن الجميلة التي تعرفها بلادنا في الأماكن النائبة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات التي تفضلتو بتبويرنا بها، إلا أن هذا السيد الوزير نريد المزيد من الجهود قصد توفير الصحة للجميع ومحاولة تقريب أو توسيع الاختصاصات بالمستشفيات المحلية أي المراكز الصحية الحضرية أو القروية وليس فقط الإقليمية كما هو الشأن بالنسبة لإقليم القنيطرة أو جهة الغرب الشاردة بني يحسن، حيث نرى أن عددا كبيرا للمواطنين ينتقل من حدود الإقليم أو حدود الجهة إلى مدينة القنيطرة من أجل بعض الاختصاصات العادية التي شاهدنا من قبل في مدينة القنيطرة لأن كان هناك بعض المراكز الصحية التي كانت تتوفر على عدة اختصاصات، والتي كان يتوافد

بيضاء فيما يخص فلاحة الحبوب التي تعطات الأرقام في هذا الباب التي وصلنا فيه لواحد المنتج ديال 20 مليون قنطار مقارنة مع معدل الخمس سنوات التي تفوق 60 مليون قنطار لأقول بأنه حقيقة كانت السنة شبه بيضاء.

وانطلاقا من هذا وكان السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري عدة مرات أعطى عروضاً فيما يخص البرنامج الذي قمنا به لمواجهة آفة الجفاف، وهي تتمحور حول المحاور الستة التالية، ويمكن غادي نرجع لشي وحدين فيهم لأنه الوقت ما غاديش يسمح باش ندخل في التفاصيل.

المحور الأول، يهم إنقاذ وحماية الماشية، وكذلك المحور الثاني يهم تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب، وكذلك المحور الثالث هو تعويض فرص الشغل الضائعة بالعالم القروي، وكذلك المحور الرابع هو معالجة مديونية الفلاحين، وكذلك خامسا التأمين الفلاحي، وفي الأخير تزويد الأسواق الوطنية بالمواد الفلاحية.

وفيما يخص المحور الأول أود هنا أن أرجع أساسا فيما يهم بالأساس المواد العلفية على سبيل المثال الشعير التي اتخذت إجراءات للإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب الغير المباشرة باش ندخلو إن شاء الله واحد 10 مليون قنطار ديال الشعير والأمور غادية وكتكلف نظرا للأئمة في السوق العالمية ديال بعض المواد العلفية، وهنا كتكلف والدولة كتكلف بالنقل من المرسى إلى 18 نقطة على الصعيد الوطني التي غادي تفرق فيها هاذ الشعير، هذا أقول بأن هاد الشيء يكلف تقريبا 84 درهم للقنطار ديال الشعير.

وكذلك أود أن أقول في هذا الباب فيما يخص تزويد لا الماشية ولا العنصر البشري في العالم القروي، حنا كوزارة الفلاحة راه خدامين في حفر الآبار وفي صيانة بعض نقط الماء وكذلك صيانة الشاحنات والصهاريج التي تينقلوا الماء للماشية، وفي نفس الوقت كتابة الدولة المكلفة بالماء والمكتب الوطني للماء الشروب كذلك قايمين بواحد العمل في هذا الباب، يهم تقريبا 359 جماعة قروية على صعيد 18 إقليم، التي كيوصل فيها واحد الخصاص ديال الماء ما بين 30 إلى 70 في المائة.

والنقطة الأساسية كذلك أود أن أرجع إليها هو فيما يخص تعويض فرص الشغل الضائعة في العالم القروي لأقول بأنه مع الأسف ضاعت

السلام همس، عبد الله الغوثي، مولاي المحمد المسعودي، بنونة الوريدي عمر، محمد المفيد، فليفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

المستشار السيد علال عزوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

لا يجادل أحد في دور قطاع الفلاحة، فهو قطاع حيوي واستراتيجي له ارتباط متين بكافة القطاعات الاقتصادية، خاصة التي لها علاقة إنتاجية بالمواد الفلاحية، كما أن له ارتباط ببرنامج الحكومة وأرقام الميزانية وتوقعاتها، ذلكم أنها مصدر وقوت ثلثي سكان المغرب، أغلبهم شباب يشكون ويعانون من قلة الفرص وقلة التجهيزات التحتية والتفاوت داخل المدينة والقرية وتأثير ذلك في القدرة الشرائية للمواطن شيء واضح لا جدال فيه.

إن توالي سنوات الجفاف وضعف التساقطات الغير المنتظمة التي تشهدها بلادنا خلال هذه السنة كان لها تأثير كبير على الإنتاج الفلاحي والعالم القروي بصفة عامة، هل عملت وزارتك على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لمواجهة حالة الجفاف؟ كما نسئلكم السيد الوزير المحترم على الإجراءات والتدابير الاستعجالية لمواجهة هذه الوضعية على المستوى الفردي والعام، وذلكم لتنوير الرأي العام وطمأنة ساكنة العالم القروي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد محتان كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية

والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السادة المستشارون المحترمون،

بداية أشكر السيد المستشار على هذا السؤال الأساسي الذي يهم واحد القطاع حيوي في بلادنا ألا وهي الفلاحة والاقتصاد القروي، وكما أشار السيد المستشار عرفت بلادنا مع الأسف سنة فلاحية شبه

فالمناطق التي لا يكون فيها حبوب تؤمن الماشية أو تؤمن أشياء أخرى، أشجار من البرد مثلا، من الآفات التي تحصل للورديات لأشجار التفاح والمشماش وما شابه ذلك فلا بد من واحد التأمين اللي يكون منطقي، تمنطق من حيث التأمين، إذا كانت هذه التعاضدية حقيقة تريد أن تعالج المشاكل ديال الفلاحة بصفة عامة، لابد أن تعالجها بهذا الشكل، أكتفي بهذه الملاحظات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الرد على التعقيب السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد

البحري، المكلف بالتنمية القروية:

ماشي تعقيب، غير بغيت نشير أنه فيما يخص معالجة مشاكل الفلاحين بأنه كاين إجراء هو توقيف كل أشكال المتابعات ومطلوب من القرض الفلاحي أن يتعامل مع كل ملف على حدة، وأود كذلك أن أشير فيما يخص التأمين الفلاحي وأنا أشاطر ما قاله السيد المستشار كاين واحد 300 ألف ما وصلنا مع الأسف حتى 100 ألف ديال الناس اللي كينخارطوا في هاذ.. كنت أتكلم هذا الصباح مع واحد الفلاح اللي هاذ العام دار واحد التأمين ديال 20 هكتار قلت له أمضرا؟ قال كنت كنت نخلص 190 درهم في الهكتار، التكلفة والمحراث وماكينة الحصاد وهذا يتقار عليهم والزريعة ولانكري يتتقار على الهكتار ب 1500 درهم و التأمين ب 1500 درهم، وقال لي عيطوا علي اليوم غادي يمكن نخلص اليوم باش تعوض لي لاماندا واحد القدر ديال 2900 درهم، لأقول اللهم نص خسارة أو خسارة كلها، لأقول لابد هنا يكون واحد التحسيس باش ندفعو حتى ذيك 300 ألف.. مازال ما وصلناش لها لأن الفلاح مازال ماواعيش بأهمية هذا التأمين، وبغينا تكون خطوة أولى باش نزيدو للقادم إن شاء الله مستقبلا، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن نتقل إلى الأسئلة الآنية الموجهة إلى قطاع التجهيز والنقل، السؤال الآبي الثاني الموجه إلى السيد وزير النقل حول ظروف عبور المنتجات البحرية للمستشارين المحترمين السادة يوسف بنجلون، لحسن بيحديكن، المعطي بنقدور، الحبيب لعلج، الكلمة لأحد السادة السائلين، تفضل السيد المستشار.

لنا واحد 20 مليون يوم عمل ما يقدر بواحد 120 مليار ديال السنتم، وهناك بتعليمات من السيد الوزير الأول طلب من القطاعات، عندنا مشاريع اللي خصنا باش نعجلو فيها اللي فيها واحد القدر مالي ديال ألف مليار ديال السنتم اللي نحاولو نعجلو بها، وكذلك جاي واحد البرنامج إضافي ديال 200 مليار ديال السنتم لنذهب كذلك بالمشاريع إن شاء الله ونحاولو نتواجهو بها للحد من آفة الجفاف، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. تعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

أشكر السيد الوزير على رده على السؤال الذي تقدمنا به، وعن الإجراءات التي تنوي وزارة الفلاحة أن تقوم بها، لكن تبقى بعض الملاحظات السيد الوزير، غادي نركز على ثلاث نقط:

النقطة الأولى، الماشية بصفة عامة أنكم الآن تتكلمون على دعم للعلف في الشعير ولم تعرضوا إلى معالجة هذه الماشية، فهي تتعرفوا في واحد السنة اللي كتكون قليلة العشب كتكثر فيها الأمراض، وتيخص لابد للمحافظة زيادة على إطعام هذه الماشية لابد من تطبيها، فهي الآن تمر بمرحلة صحية صعبة.

الثانية، السيد الوزير وهي القروض اللي هي في ذمة الفلاحة ما أخذت وزارة الفلاحة أو الدولة بصفة عامة طريقة معقنة لمعالجتها، كارثة وطنية، الجفاف يعتبر من الكوارث الطبيعية لابد لها من تضامن وطني، فالقرض الفلاحي.. هذه الشريحة من الفلاحة مصيبتهم أنهم يمتنون الفلاحة، ويبحثون لإيجاد الاكتفاء الذاتي، الآن تعرضوا للجفاف ترتبت عليهم قروض ومعالجتها هي معالجة أفقية وليست عميقة، لابد من معالجة القروض بالنسبة للديون.

التأمين، السيد الوزير، إلى بغينا نقولو كاينة ديك لاماندا أو التعاضدية للتأمين هي تأمين نخبوي، لا يؤمن إلا حوالي 300 ألف هكتار، إذا كانت التعاضدية وطنية لابد أن تعالج جميع المناطق،

المستشار السيد يوسف بنجلون:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السؤال ديالنا كيتعلق بعبور المنتجات البحرية لمنطقة جبل طارق على متن المراكب المخصصة في نقل البضائع والأشخاص بطبيعة الحال.

أنتم تعرفون السيد الوزير أن قطاع الصيد البحري عندو دور مهم على الصعيد الوطني والمنتجات البحرية وأخص بالذكر هناك المنتجات البحرية الطرية اللي كنتدعي السرعة في التنقل ديالها.

خلال الآونة الأخيرة هناك مشاكل عدة كتلخص فيما هو هيكلي وما هو تنظيمي، ثم كذلك ومثال التكلفة العالية المطبقة على الشاحنات اللي كتتنقل هذه البضائع للسوق الأوروبية المشتركة.

أنتم تعرفون السيد الوزير أنه ما بين المغرب وإسبانيا كاين جوج ديال الساعات ديال الفرق، بمعنى أنه ملي كتكون في المغرب التاسعة صباحا، في أوروبا كتكون 11 ديال النهار، فإذا كانت هذه الباخرة

غادي تخرج من الميناء في 11 ديال الصباح وما احترمتش الخروج ديالها، وفي غالب الأحيان بعد ما ذاك العقدة اللي كانت موجودة ما بين الشركات المختلفة اللي كتتمكن الأشخاص والبضائع أنهم يستعملوا

نفس التذكرة للتمكن من خدمات مختلف الشركات أصبحت كل شركة كتشوف المصلحة ديالها الخاصة، وبالتالي المركب كيدخل الميناء في الواحدة ديال النهار كيتمكن لو يخرج في الثالثة أو الرابعة ديال

العشية، هذه المنتجات البحرية الطرية عندها واحد الساعة اللي هي محددة في الثامنة مساء ميناء الجزيرة واللي هي السادسة بالمغرب إذا ما وصلتش في الساعة ديالها ما كيتمكن لاش المراقبة البيطرية بميناء الجزيرة

وتشرف على المراقبة ديالها، وبالتالي هذا المنتج يمكن ما يوصلش إلى الأسواق وهذا كيكبد خسارة كبيرة، خاصة وأن المنتجات البحرية على الصعيد الوطني كتفوت 9 مليار ديال الدرهم والطرية منها كتتمثل 50

في المائة، وميناء طنجة هو المنفذ الوحيد لما يفوق 95 في المائة من المنتجات البحرية الطرية للمملكة المغربية. إذن السيد الوزير هاذ عدم احترام التوقيت ديال مغادرة هاذ المراكب التابعة للشركات الناقلة

للبضائع والأشخاص عبر جبل طارق كتكبد هذا القطاع خسارات جد مهمة.

ولهذا نسألکم السيد الوزير ماذا تفكرون في المستقبل باش نتفاداو هاذ المشكل وإعطاء الأسبقية كذلك ومثال لهذه المنتجات باش يمكن لها تصل إلى الأسواق ديالها ويتم الترويج ديالها وتكون الاستفادة شاملة لصالح الاقتصاد الوطني، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كريم غلاب، وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أريد أن أقول أنني أشاطر رأي السيد المستشار في أن الأهمية للنقل البحري لدعم القدرة التنافسية للمنتجات المغربية لدى الأسواق الأوروبية، وخصوصا وأن 98 في المائة من البضائع تمر عبر الموانئ وعبر النقل البحري لذا تقوم الحكومة بوضع عدة إجراءات من أجل تحسين أداء النقل البحري والمرور عبر الموانئ منها أريد أن أذكر تحرير مجال النقل البحري ونشاط النقل البحري الذي كان سابقا يعني تسلم الرخص للحفاظ على التوازنات المعمول بها حاليا في حين أننا قررنا الآن تحرير النقل البحري لتعزيز عدد ديال الرحلات ودعم المنافسة من أجل تقليص كذلك الأثمنة لمرور الشاحنات والبضائع.

كذلك هناك صحيح أنه بعض الأحيان تكون بعض الأحداث تؤثر سلبا على احترام الأوقات، وهذا ناتج في بعض الأحيان على المناخ وعلى بعض الأعطاب التقنية التي يصعب توقعها أو حتى تنبؤها.

كذلك أريد أن أشير أن طريقة تدبير سيولة الشاحنات والبضائع عبر مضيق جبل طارق سيتقدم بشكل ملحوظ وفتح ميناء طنجة المتوسطي انطلاقا من هذا الصيف، بحيث ستكون لنا طاقة كبيرة جدا

لأنه من ضمن العوامل اللي كتجعل أنه هناك تأخرات هو الاكتظاظ الحاصل في الميناء الحالي لطنجة، في حين أنه بتوسع الميناء بميناء طنجة المتوسطي يعني ستكون لنا طاقة جديدة كبيرة يتم توظيفها في الرفع من مستوى سيولة هذه الرحلات.

كما أريد أن أشير إلى أن توضع سفينة إضافية خاصة بنقل الشاحنات خلال فترة رجوع المغاربة المقيمين بالخارج، وهذا من أجل

هو كيراقب المرأب ديال الباخرة هو صاحب الأمر وهو الناهي والمتنهي، ملي كنتجي عندو يمكن يطلعك يمكن ما يطلعكش حنا كنعرفو على أن المنتوجات البحرية الطرية في العالم بأسره عندها أسبقية ودنا دراسات فيما يتعلق بالأثمنة والثلثن الأعلى إذا قارنا المسافة المقطوعة من طنجة إلى الجزيرة الخضراء على حسب المتر لينبير المؤدى عليه ديال الشاحنة أعلى ثمن عالميا والوثائق عندي موجودة، أعلى ثمن عالميا موجود بهذه البواخر اللي كتسعمل هاذ المضيق.

هنا كي طرحوا واحد المجموعة ديال التساؤلات مع أن البواخر فيما يتعلق الهيكلية هي من العقد القديم، الباخرة كتسعمل جوج الساعات أو ثلاث ساعات، زد على ذلك البواخر الصغيرة والسريعة ديال طريفة كنتجي كتبقى واقفة في الباب ديال الميناء جوج ديال الساعات وما عندهاش فين ترسو، وهنا كيدخل المشكل التنظيمي داخل الميناء، وكنظن هذا من المسؤولية ديال السيد الوزير وكما لمسنا فيكم سابقا وكنطلبو منكم باش تعملوا ما في الإمكان ديالكم باش تاخذوا هذه المشاكل بعين الاعتبار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الرد على التعقيب السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس، بغيت أن أؤكد من جديد على أن إذا كانت بالنسبة للأسماك الطرية غير قابلة أنها تمر من هذه السفينة اللي كنخصصوها خصيصا للنشاط ديال البضائع خلال فترة العبور ديال إخواننا المقيمين في الخارج هذا أمر معمول للرفع من الطاقة ديال نقل البضائع، وهذا أمر لا بد أن نشيد به لأنه عادة في القوانين الدولية تعطى الأسبقية لنقل المسافرين والمشكل اللي عندنا على مستوى ميناء طنجة هو أنه فيه اكتظاظ في ميناء طنجة الحالي، إذن أؤكد على أنه جميع القوانين في جميع الدول تعطى الأسبقية لنقل المسافرين.

لا يمكن نوقفو المغاربة المقيمين في الخارج ونشاط المسافرين باش نعطيو الأسبقية للبضائع خصوصا وأنا عندنا طاقة غير كافية في الميناء الحالي، عندنا واحد الباخرة كنوظفوها من أجل نقل البضائع، وهي التي تخصص لهذا النشاط.

ثانيا، من ناحية أخرى الإشكال ديال البول، كندكر على أننا نتطبقيه، وهذا استثناء يعني لأحكام قضائية ديال الإتحاد الأوروبي

تعزيز الإمكانيات الموجودة للنقل عبر مضيق جبل طارق، وأذكر بأنه لهذه الأنشطة تخصص تسعة سفن للقيام بهذا العمل، وهذه هي الإجراءات التي نتخذها من أجل تحسين مرور الشاحنات عبر مضيق جبل طارق، ولكن بدون شك عندنا فتح ميناء طنجة المتوسطي هو الذي ستكون لنا فرصة لإعادة تنظيم البطاقات الجديدة المتوفرة لهذا الميناء، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

كنشكرو السيد الوزير على هذه الإيضاحات، إلا أنه السيد الوزير كيخصكم تعرفوا أن الباخرة الإضافية اللي كتوقع في هذه الشهور ديال فصل الصيف بالنسبة للمواد الطرية كالأسمك الطرية هي غير صالحة لأن هاذيك الباخرة كتخرج في العاشرة صباحا، عندها سبعة ساعات باش توصل إلى الجزيرة الخضراء، يعني هي الخمسة ديال العشية باش توقع في العملية ديال المراقبة ديال المصالح البيطرية ديال ميناء الجزيرة ما كتوصلش في الساعة دياها لأن كما قلت لك في الأول كاين جوج ديال الساعات ديال الفرق ديال العامل الزمني اللي كاين ما بين أوروبا والمغرب، بمعنى أنه ملي في الجزيرة الخضراء الناس كتمشي تتغذى حنا مازال عاد كنديرو الإجراءات الجمركية وديال الشرطة باش الشاحنة يمكن لها تطلع إلى المركب.

في الفترة الأخيرة أنا قلت لكم السيد الوزير إمكانية الاستفادة من خدمات مختلفة للشركات المالكة للبواخر باش يستعملوا نفس الورقة، هاذ الشركات اليوم ما بقاتش كتسعمل ما يمكن لك تطلع بنفس الورقة إلا في الشركة المسمى الورقة دياها وبالتالي المركب ولى كيدخل الميناء ديال طنجة كيوصل في 11 ديال النهار كي يبقى يعمر في السيارات وفي الشاحنات حتى الرابعة ديال العشية لا ناهي ولا منتهي لا يمكن أن مواطن مغربي أو سلعة مغربية تطلع على المركب ويبقى السيد جالس هو وأولاده أو الشاحنة تبقى مملوءة بالأسماك لمدة أربع ساعات كتساين المركب يدير الحمولة الكافية ديالو باش يخرج يتوجه، وهنا السؤال يطرح علاش مدينة سبتة السليبية المستعمرة من طرف إسبانيا هناك احترام قاطع لساعات الخروج والدخول وفي ميناء طنجة أي شركة هي صاحبة الحق وهي صاحبة الرأي بدرجة أن السيد اللي

وديال إسبانيا لأنه اعتبر في وقت من الأوقات على أن كان التنظيم غير يتماشى مع قوانين المنافسة، ولكن بالرغم من ذلك لتحسين سيولة المرور، خصوصا فيما يتعلق بنقل المسافرين يطبق هذا الإجراء. وأخيرا لا بد من الإشارة على أن الجواب مرة أخرى لتحسين سيولة نقل البضائع في طنجة سيأتي بطاقة جديدة كبيرة اللي هو طنجة المتوسطي، وهو الذي سيمكننا إن شاء الله من الرفع من هذه الإمكانيات وتحسين السيولات وتحديد أوقات يمكن إتباعها لأنه المشكل اللي كاين مرة أخرى هو الاكتظاظ اللي كاين في طنجة المتوسط، خصوصا في وقت الذروة، إذن بميناء طنجة المتوسطي الكبير والجديد الذي سيفتح أبوابه إن شاء الله في الشهر المقبل أول باخرة كوتونير غادي تجي إن شاء الله في الشهر المقبل سيصبح يعني سهل إعادة تنظيم هذه السيولة لاحترام المواعيد ولجعل المنتوجات الطرية تمر بسهولة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الآتي الثالث الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول خط السكك الحديدية الرابط بين الجديدة والدار البيضاء للمستشارين المحترمين السيدين محمد أبو الفرج، رفيق بناصر، تفضل السي أبو الفرج.

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

شهدت بلادنا قفزة نوعية فيما يخص ربط مدننا بالسكك الحديدية، وخاصة القاطرات المخصصة لنقل المسافرين من تجديد لحضيرتها وتنمية خطوطها إلا أن بعض الخطوط لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وكمثال على ذلك الخط الرابط بين الجديدة والبيضاء، بحيث أصبحت هذه القاطرات تتعرض للتوقف الاضطراري عدة مرات، وآخرها نشوب حريق بأحد العربات، مما تسبب من هلع وسط المسافرين، ومما قد يتسبب من إضعاف لمردودية هذا الخط رغم أنه يربط بين مدينتين اقتصاديتين مهمتين.

لذا نسألكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي تعتمرون القيام بها لتفادي مثل هذه الطوارئ والحد من تكرار وقوعها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل والتجهيز:

شكرا السيد الرئيس.

جوابا على هذا السؤال، السيدات والسادة المستشارون، بغيت أذكر بأنه قبل بعض السنوات في مدينة الجديدة يعني مثل فقط في سنة 2001 لم يكن إلا الطريق الوطنية التي كانت تربط بين الدار البيضاء ومدينة الجديدة، في حين لأن كانت السكة الحديدية موجودة ولكن لا تشغل آنذاك في ذلك الحين لأنها كانت معتبرة على أنها لم تكن لها مردودية كبيرة، في حين أنه فتح هذا الاستغلال في سنة 2001 تقريبا ما بين الدار البيضاء والجديدة في إطار شراكة مع مجلس مدينة الجديدة.

كذلك انتهت أشغال الطريق السيار ما بين الدار البيضاء والجديدة سنة 2006، وكذلك صاحب الجلالة أعطى انطلاقة الأشغال في تهيئة السكة الحديدية ما بين الدار البيضاء والجديدة، وفي ظرف وجيز جدا قياسي، انتهت هذه الأشغال في السنة الحالية وتمت ازدواجية السكة الحديدية ما بين الدار البيضاء يعني في فترة خمس سنوات، ست سنوات تم فتح وتشغيل القطاع، تم ازدواجية السكة الحديدية وتم بناء وإنهاء الطريق السيار، هذا فقط للإشارة للاهتمام الذي تم بهذا القطب الصناعي لمدينة الجديدة لتجعل على أن الآن وفي إطار تحسين الخدمات ديال النقل ما بين الدار البيضاء والجديدة تقرر مؤخرا رفع وثيرة القطارات بين الدار البيضاء والجديدة من 8 إلى 14 قطار يوميا بتنظيم رحلة على رأس كل ساعتين، ابتداء من الساعة السادسة والنصف صباحا إلى السادسة والنصف مساء، وهذا في كلتا الاتجاهين، وهذا ما يدل على التحسن المستمر لخدمات النقل بين هاذين القطبين الدار البيضاء والجديدة الجرف الأصفر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

نشكر السيد الوزير على الإجابة الواضحة، وفعلا كل ما قلموه هو فعلا من الواقع لكن التخوف ديالنا بالنسبة لهذا الخط بالضبط هو أنه

وكمثال على ذلك ما يعرفه ميناء طانطان من مشاكل، حيث أصبح غير قادر على استيعاب كل البواخر بسبب تراكم الرمال، فمدخل الميناء شبه مسدود والرمل دائرة بالميناء كله، وهذه الوضعية أدت إلى وقوع حوادث نتج عنها سقوط أرواح بشرية، إضافة إلى خسارة تتعرض لها البواخر، فقد أصبحت الرمال أقوى من عملية الصيانة التقنية التي تستعمل جرافات متقدمة ومتواضعة غير قادرة على مواجهة الكم الكبير من الرمل الزاحفة على الميناء فيما يتطلب عمليات أكبر وإصلاح حقيقي لهذا الميناء.

نسائل معاليكم عن الإجراءات التي ستتخذها وزارتك من إصلاح وصيانة الموانئ عامة والمتضررة بوجه خاص، كما نسائلكم عن برامجكم لمعالجة مشكل ميناء طانطان، وهل لديكم برنامج إصلاح واسع لهذا الميناء؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس، أريد في إطار هذا الجواب أن اذكر السادة المستشارين المحترمين على أن صيانة أحواض الموانئ تتم وفق برنامج سنوي، وعندما نتكلم على الصيانة نتكلم على أشغال جرف، أحواض الموانئ حتى تتمكن من ضمان دخول وخروج ورسو البواخر في الموانئ بكل سلامة ولضمان أعماق هذه الموانئ.

وضمن هذه الإجراءات، وهذا المجال الذي نقوم به أريد أن أذكر خلال الخمس سنوات الماضية فيما يتعلق بجرف الموانئ وتخليصها من الرمل ومن الأوحال قمنا بجرف ما يناهز 2 مليون و500 ألف متر مربع من الرمل و350 ألف متر مكعب من الأوحال، وهذا سنويا هذا معدل سنوي على خمس سنوات، وتصل الميزانية المخصصة لهذا النشاط إلى 85 مليون درهم سنويا، تمثل حصة الموانئ الجنوبية منها طانطان، طرفاية، سيدي إفني، والداخلة الثلث، 35%.

كما أريد أن أشير إلى أن لتحسن طريقة تدخل الدولة والوزارة في هذا المجال، هناك تحسين، التحسن الأول هو على أن نقوم حاليا بدراسة لإعادة النظر في طريقة التدخل والرفع من مستوى أداء الوزارة في هذا المجال لتكون هذه الإجراءات تعطي أداء أفيد وأحسن في ظرف زمني أقل، ونقوم في هذا المجال بدراسات تهدف إلى تحسين

فعلا خط ذو مردودية مهمة، وتعرفون جيدا كذلك أن هاذ القطبين الاقتصاديين الآن وما يربطهما من اقتصاد وسياحة وغيرها تجعل من هذا الخط أنه يمشي أكثر، الواقع أن فعلا لا التثنية ولا الأعمال اللي تدارت ولا الطريق السيار كل هذا نعتزف به ونعلم أنه فعلا أنه أنجز، والإنسان دائما كيطلب المزيد، وخاصة أن بالنسبة لهذا الإقليم اللي هو إقليم الجديدة إقليم اللي جميع المعطيات فيه وهو كل ما كان شي إقليم أو شي مدينة اللي هي ملك المغاربة كاملين الحمد لله، وبالتالي أي حاجة تزدت فيها رها ربح للمغاربة كاملين، إقليم الجديدة وخاصة مدينة الجديدة كنعرفوا على أساس أنها الآن عدد السياح اللي تدخل لها، السياح فقط غير الداخلين، وخاصة في فصل الصيف، أنا كنظن على أن القطارات اللي كتتار دابا خصها تعطاها الأسبقية، كذلك كيفما تعطات الأسبقية لبعض الخطوط بالنسبة لخطوط السكك الحديدية بمدن أخرى، وخاصة أن يعني حتى الناس اللي كيركبوا في هاذ القطارات، ماشي غير المغاربة حتى الأجانب والحمد لله بلدنا غادية وخصنا نعاود نزيدو نخليوها غادية، ونطلب من الله التوفيق، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن نواصل مع الأسئلة العادية الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل، السؤال الأول موجه إلى السيد الوزير في إطار الأسئلة العادية حول صيانة الموانئ للمستشارين المحترمين السادة عبد اللطيف أوعمو، الحسن أكوجكال، حسن الغزوي، محمد تاضومانت، محمد الزعيم، العربي خربوش، محمد الرحموني، أحمد الشوفاني، سيدي محمد أخطور، جناح عبد العزيز، أحمد طاهري، محمد صالح اقميزة، الكلمة لأحد السادة المستشارين تفضل.

المستشار السيد الحسن أكوجكال:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، تعرف بعض الموانئ تراكما للرمل، مما يقلص من مردوديتها، ويخلق مصاعب للبواخر لولوجها والرسو بها، ورغم أعمال الصيانة التي تقوم بها المصالح المعنية فإن تقادم التجهيزات المستعملة في هذه العمليات تجعل العمليات التقنية لا تعطي النتائج المتوخاة منها،

ويزداد سنويا، ليس فقط على المستوى الداخلي الوطني ولكن كذلك على المستوى الدولي، أمام هذه المناطق موانئ ديال جزر الكناري، اللي هي نفس التضاريس نفس الإشكاليات الطبيعية نفس المشكل، لماذا هذه الموانئ في الكناري لا تعاني من هذه الأشياء؟

فأظن بأن الآن محاولة الاستثمارات الإسبانية-الكنارية في طرفاية الآن تهيأ في المجال السياحي بالخصوص تعطينا مؤشر عن أنه بإمكان الحكومة أن تعيد النظر في برنامجها في اتجاه تطويره والتوقف عن محدودية يعني النجاعة الاستثمارية باعتبار حسب ما تقول الحكومة أن الدراسات تجعل على أن كيفما كانت الاستثمارات الإضافية في بناء حواجز وقائية جديدة أو توسيع الموانئ لن تتغلب على الترمل، في حين أنه هناك دراسات أخرى تقول عكس ذلك الآن بعد 25 سنة من اشتغال ميناء طانطان، 15 سنة من اشتغال ميناء إفني جزئيا لم يستكمل بعد، رغم أن هناك وعد للحكومة لتجهيزاته الكاملة، الوكالة الآن للموانئ لا تقوم بالشكل المطلوب على هذا المستوى، نفس الشيء بالنسبة للموانئ ديال الداخلة.

نريد أولا التفكير في تطوير وإضافة واستكمال المشاريع الاستثمارية والتجهيزية لتقوية الجانب السيادي لهذه الجوانب من جهة وأكثر من ذلك بأن الوكالة التي تقوم بعملية تنظيف ورفع الرمال الآن كانت تشتغل عن طريق شركة الدولة اللي كتقوم بمهاذ العملية ديال تطهير الموانئ وأخذ الرمال، الآن تخصصت، وبالتالي من باب الخدمات العمومية، كذلك أصبحت هذه الموانئ تفقدتها، وبالتالي عبء المستغلين والذين يشتغلون في هذه الموانئ سيكون متضاعفا.

لذا نرى على أنه من الضروري التفكير بجد في توسيع ميناء طانطان، في استكمال ما هو مستثمر في الموانئ أو في الأحواض الموجودة بما فيها حوض ديال ميناء الزهة في إفني، وكذلك توسيع ميناء ديال الداخلة فهذا نكون أمام برنامج متطور متحرك مع تزايد الأهمية الإستراتيجية واستثمارات التنمية في المنطقة، هذا كذلك سنستجيب مع المشروع الوطني اللامركزي وسنعطي دفعة قوية لمشروعنا قوة تنافسية تفاوضية في مجال سياستنا أو في مجال جنوب جنوب، وكذلك في قضية الوحدة الترابية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

وترشيد عملية الجرف داخل الموانئ، تحديد كمية ونوعية الرواسب الرملية المتواجدة بالسواحل، إنجاز بنك المعلومات إلخ..

كذلك الإجراء الثاني اللي قمنا به هو أن وضعنا الآن أداة جديدة للتقدم بصيانة الموانئ، وهي الوكالة الوطنية للموانئ، الوكالة الوطنية للموانئ هي الآن تقوم بتمويل وتنفيذ أشغال جرف الموانئ، وهذا سيخصص لها إمكانيات مالية إضافية، في حين أنه سابقا كانت مديرية للموانئ، يعني كانت تمر هذا بميزانية الدولة، وكما تعلمون كايين دائما اكتظاظ في الأوراش، وفي المشاريع في ميزانية الدولة.

بالنسبة لطانطان، بالنسبة لميناء طانطان قد تم جرف ما يناهز 345.000 متر مربع من الرمال و20.000 متر مربع من الأحوال، هذا خلال سنة 2006، ونتوقع كذلك أن يتم جرف نفس الكميات خلال هذه السنة، إضافة إلى دراسة خاصة بميناء طانطان، يعني لتحليل جميع المعطيات الطبيعية ولتحديد كذلك الأسباب الكامنة وراء بعض صعوبات ولوج بعض البواخر في ميناء طانطان لتحديد الإجراءات التي سنتخذها لتقويم هذه الوضعية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، السؤال الذي وضع عليكم أظن أنه عندو مغزى ديالو بعد فترة تجربة دامت أكثر من 20 سنة، كما تعلمون كما قلتم في الأرقام التي أعطيتكم إشكالية الترمل والتوحد للموانئ أخذ منها الموانئ الجنوبية الصحراوية والشبه الصحراوية أكثر من 30% هذا شيء طبيعي، نفقات الدولة السنوية تفوق 35 مليون ديال الدرهم، فمن ناحية يعني البرنامج التي هيأته الحكومة منذ مدة لتجهيز هذه المناطق لعدة أسباب وبالخصوص ذات الطابع الإستراتيجي كان له مبررات، ولكن هذا البرنامج أصبح يتآكل لأنه الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الحكومة في ميناء إفني، وفي ميناء طانطان، وفي ميناء الداخلة، وفي ميناء العيون كذلك ذات أهمية بما كان، وله ارتباط بالسيادة.

فهذا الجانب المرتبط بالسيادة يلقي على الحكومة عائق استكمال

الموانئ لتكون قادرة على التنافسية، ونحن في مشروع جهوي يتكامل

السيد وزير التجهيز والنقل:

أولا أريد أن أجيء على هذا التعقيب على أن لابد أن نفتخر ونشيد بنشاط والتأثير الإيجابي على الاقتصاد الوطني، وخاصة الأقاليم الجنوبية للموانئ المغربية.. الموانئ المغربية هي مشغلة لأن تعقيب السيد المستشار يعني يشير إلى بعض الصعوبات التي توحى على أن يعني الموانئ المغربية الجنوبية هي يعني كأنها معطلة أو فيها شيء من المشاكل، كل ما يتعلق بالجرف، جرف الرمال والأوحال هو نشاط عادي في مجال الصيانة نحاول تحسينه من أجل تحسين الخدمات العمومية التي تقدمها هذه الموانئ، ولكن هذه الموانئ لا طانطان ولا سيدي إفني ولا العيون ولا الداخلة تؤدي دور كبير وتشغل عشرات آلاف إن لم أقل مئات الآلاف ديال المواطنين، وهي القاطرة الاقتصادية للنشاط الاقتصادي لأقاليمنا الجنوبية.

كما أريد بهذه المناسبة أن أذكر بأن هذه الأمور ديال الترميل هي أمور علمية شيئا ما صعبة، تتطلب دراسات علمية دقيقة، في بعض الأحيان تيمكن يظهر على أن مثلا وضع بناء حاجز إضافي يمكن أن يقلص من كمية ترميل هذا الميناء، ولكن عندما نقوم بدراسات عميقة نرى على أنه هذا غير صحيح، هذا اللي وقع مثلا في ميناء سيدي إفني اللي تبيين على أن بناء أي حاجز إضافي لا يمكن أن يحل مشكل الترميل، فالحل يبقى في الجرف المستمر، والإشكال اللي كاين إشكال ديال تمويل هاذ الجرف المستمر وهاذ التمويل سيلقى حله في الوكالة الوطنية للموانئ لأنها الآن بمداخل الموانئ يمكنها أن تخصص بعض الموارد لجرف جميع الموانئ، وهذا سيعطي ميزانية إضافية للموانئ وهذا شيء من الإيجابيات عن قانون إصلاح الموانئ الذي دخل حيز التنفيذ في دجنبر من السنة الماضية.

وأخيرا أريد أن أشير على أن خوصصة عمل شركة "درايور" لن يؤثر يعني بتاتا على نشاط جرف الموانئ لأن من يقوم بالجرف هو الوكالة أو الدولة بصفة عامة، وهي اللي كتضمن الخدمة العمومية، أما المقاول سواء كان من القطاع الخاص أو من القطاع العام لا يقوم إلا بتقديم الخدمة مقابل الأداء، إذن لن يكون أي تأثير على المرفق العمومي الذي نسهر عليه، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن السؤال الثاني الموجه أيضا إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول بناء الطرق في العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، محمد العلمي، محمد عاطفي، محمد نقاد، حسن أكلميم، عبد الرحمان أوشن، أبو بكر عبيد، عبد السلام خيرات، تفضل أحد السادة السائلين، تفضل

المستشار السيد محمد العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

سؤال فريقي هو كالاتي:

السيد الوزير، تنفيذ البرنامج الحكومي، وتحسينا لسياسة القرب الرامية إلى توفير البنية الأساسية بالوسط القروي عمدت وزارة التجهيز والنقل في شخص مديرية الطرق إلى إبرام اتفاقية شراكة مع الجماعات المحلية تتعلق بإنجاز طرق في الوسط القروي في إطار البرنامج الوطني الثاني للطرق، وذلك حسب جدول زمني محدد، لكن الملاحظ السيد الوزير هو أنه رغم مضي سنتين كاملتين على إبرام هذه الاتفاقية لم تر بعض المشاريع النور، إذ لم تخرج إلى حيز الوجود رغم تطلعات الساكنة وانتظاراتها إليها.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن الأسباب الحقيقية لعدم إنجاز ما سبق لوزارتكم الالتزام به، وما هو البرنامج المسطر فعلا لتسريع وثيرة بناء الطرق في الوسط القروي الذي هو في حاجة ماسة إلى مثل هذه التجهيزات الأساسية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

فيما يتعلق في مجال فك العزلة على العالم القروي بطبيعة الحال أريد أن أذكر بأن أولينا أهمية بالغة لأشكال ديال العالم القروي وديال فك

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، كما قلت نحن قلنا بعض المشاريع، واستعملنا كلمة بعض حتى نضفي طابع الموضوعية على سؤالنا هذا من ناحية، من ناحية أخرى نحن لا نتوفر على جميع المعطيات على الصعيد الوطني، ولكن على مستوى جهة طنجة-تطوان، وبالضبط إقليم شفشاون سبق للجماعة ديالنا جماعة "زومي" أن أبرمت اتفاقية، وتداول المجلس الجماعي حول بناء محورين طريقتين هاميين: المحور الأول هو الطريق الرابط بين موقريصات-وزان عبر منطقة الجحرة مسافته 20 كلم، والمحور الثاني يربط بين الطريق الإقليمية 4104 و 4103 عبر مجموعة من المداشر: حمرية، زريف، الغوية، الخيص، والتي تبلغ كثافتها السكانية 20 ألف نسمة.

حنا السيد رئيس الدافع الذي دفع بنا إلى طرح هذا التساؤل هو أن هذه المحاور تم تقديمها لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أثناء زيارته الميمونة لإقليم شفشاون وإذاك تم الالتزام بأن الطريق الرابط بين موقريصات ووزان عبر الجحرة ستنطلق الأشغال فيها في خضم أو في غضون هذه السنة، لكن بعد الاتصال مع المسؤولين المحليين تم إرجاء العملية لكون الدراسات غير جاهزة، فالسيد الوزير نحن طرحنا هذا التساؤل لمعرفة الالتزام الذي قدم أمام صاحب الجلالة، هل فعلا الحكومة ستكون مع الموعد لإنجاز هاذين المحورين أم أن الأمر سيكون على خلاف ذلك؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد المستشار، شكرا السيد الرئيس، السيد الوزيرين، جوابا على هذا التعليق كأكد السيد المستشار على أن هذين الطريقين متواجدين في إطار البرنامج وأنها يعني سنقوم بجميع الإجراءات الخاصة بها. شكرا.

العزلة على العالم القروي، علما بأن الطرق وفك العزلة هي حقيقة العمود الفقري لكل تنمية قروية مندمجة، فهناك البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية الذي شكل جواب الحكومة في مجال فك العزلة على العالم القروي، وهذا البرنامج جاء بوضع وكالة جديدة أو مؤسسة جديدة اللي هو صندوق تمويل الطرق، اللي تم تأسيسه سنة 2005 الذي يمكننا من تعبئة إمكانيات مالية وقروض قصد توفيرها وتوظيفها لهذا البرنامج كان سابقا وثيرة الإنجازات تصل إلى 1000 كيلومتر سنويا في إطار البرنامج الوطني الأول، والآن سنة 2007 لدينا في برنامجنا 2000 كيلومتر من الطرق اللي هي مبرمجة، وأنجزنا خلال هذه الفترة الخمس سنوات الأخيرة 7300 كلم، مما يجعل أنه وثيرة الإنجازات تعدت 1600 كلم، وكندكر أنه الالتزام الحكومي كان 15000 كلم، إذن التحسن من ألف إلى ألفين حاليا بوثيرة معدلة ديال 1600 يعني أكثر من المعدل الذي كنا التزمنا به اللي هو 1500 كلم.

ليس هناك أي تأخر في إنجاز هذا البرنامج الذي بني في إطار تشارك وشراكة مع الجماعات المحلية، مع المجالس الجهوية: المجالس الإقليمية والجماعات المحلية المعنية، بالعكس هناك تقدم كبير، بحيث أننا سنتمكن إن شاء الله إذا استمرنا في هذه الوثيرة إنهاء البرنامج في سنة 2012 عوض 2015. كل ما هناك كما جاء في السؤال على أنه من الطبيعي أنه البرنامج المتوقع أن يدوم عشر سنوات أنه بعد سنتين، كما جاء على لسان السيد المستشار، بعض العمليات لم تنطلق، هذا طبيعي، هذا ماشي جميع العمليات خصها تبدأ في السنتين الأوليتين ديال البرنامج.

حتى الآن يعني نهاية سنة 2007 غادي نكونو انطلقنا في ثلث البرنامج، يعني في 5000 كيلومتر يعني غادي نكونو انطلقنا فيها بعد سنتين من البرنامج يعني هذا كيبين مستوى التقدم يعني المعدل لو كان المعدل المتوقع يعني 1500 كلم سنويا يعني لكانت نسبة التقدم فقط 3000 كلم عوض 5000 كلم أي 15% عوض 30% إذن متقدمين كثيرا بالنسبة للبرنامج، وكل ما هناك أن يجب انتظار وتنفيذ البرنامج حتى تخرج جميع هذه الطرقات بوثيرة أحسن من الوثيرة التي كانت محددة ومعلن عنها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول مآل رصيف الصيد البحري بميناء طنجة المدينة للمستشارين المحترمين السادة محمد العربي بوراس، بنجيد الأمين، العربي المحرشي، العربي سديد، محمد بن الزيدية، السي العربي تفضل.

المستشار السيد محمد العربي بوراس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السؤال ديالنا السيد الوزير هو حول الميناء الحالي ديال طنجة، وخصوصا التهيئة التي تم الحكومة القيام به في هذا الميناء، غير اللي بغيت نقول السيد الوزير باسم المدينة التي أفتخر بالانتساب إليها بأنه في حالة ما إذا قررت الحكومة من خلال وزارتكم قرار تنفيذ تحويل ميناء طنجة إلى منتزه ترفيهي يعني القضاء على أمل ومستقبل الآلاف من الأسر المغربية، وليس من طنجة فقط ولكن من مختلف جهات المملكة أي من طنجة إلى الكويرة.

ومن هنا نسألكم السيد الوزير المحترم هل كان ولا بد من القضاء على قطاع الصيد البحري وقطاع رواج الميناء وقطاع نقل المسافرين عبر البواخر وماذا يمكنكم فعله لإقناع ساكنة طنجة بهذا القرار الذي نعتبره قرارا ضد الهوية وضد التاريخ وضد العيش المستقر الكريم؟ ثم ألا ترون أنه من الأفيد تأهيل ميناء طنجة الحالي وجعله يتلاءم ويتكامل ما بين الترفيه والسياحة والصيد البحري ونقل المسافرين وأنشطة أخرى؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

أريد أن أقول في هذا الجواب على أن يعني ميناء طنجة كان والاحتفاظ المتواجد في ميناء طنجة هو اللي كان أول بداية سبب لتصور بناء ميناء جديد متوسطي، والذي جعل أن هنا منطقة طنجة كلها ستستفيد على غرار المناطق الأخرى، ولكن هي الأولى التي ستستفيد يعني من تواجد أكبر ميناء في البحر الأبيض المتوسط وأكبر

ميناء في المحيط الأطلسي اللي هو ميناء طنجة المتوسطي بميناءين الذين سيتم تشييدهما في هذه المنطقة، إذن عندما نتكلم على التنمية وعلى قرارات تاريخية إلى غير ذلك لا بد من أن نرى المنظور الشامل لجميع جهاتنا ولجهة طنجة تطوان وبالطريقة يعني التي استفادت هذه الجهة بالعديد من المشاريع من طرق سيارة، من ميناء طنجة المتوسطي، من سكك حديدية إلى غير ذلك من مناطق صناعية والمستهدف من كل هذا هو خلق 140.000 منصب شغل قار سيجعل بأنه منطقة طنجة كلها ستستفيد من ذلك.

فيما يتعلق بالميناء الحالي، الميناء الحالي كذلك لن يكون الميناء الحالي يعني لن تكون كل هذه التنمية على حساب الميناء الحالي لا، المتبغى هو أن يكون في الميناء الحالي بطنجة يعني مشروع جديد يجعل منه كذلك ميناء يدخل في إطار هذا التصور الشامل، ويجعل المنطقة ديال طنجة ومدينة طنجة سيكون لها أداء جديد وأداة جديدة لبلورة استراتيجيتها السياحية والتوجه هو فعلا أن يتوجه هذا الميناء تدريجيا حول نشاط الترفيه ونشاط الملاحة السياحية بأنها ننتظر منها مداخل مهمة بالنسبة لميناء طنجة ومداخل مهمة بالنسبة لطنجة.

هناك عدد كبير من البواخر التي تمر عبر مضيق جبل طارق ولا يمكنها الرسو في ميناء طنجة نظرا للاكتظاظ، إذن الطاقة التي توجد في هذا الميناء الآن ستستغل وستستعمل يعني لصالح مدينة طنجة في إطار مشروع كبير جديد يجعل من أن ميناء طنجة سيصبح شكل من وسط مدينة سيحي خدماتي متميز في مستوى تطلعات المغرب وتطلعات مدينة طنجة في استقبال المعرض الدولي ل2012، فهذا المشروع يعني مشروع مهم وإيجابي جدا بالنسبة لطنجة.

كذلك بالنسبة للأنشطة الأخرى المرتبطة بالميناء، وأخص بالذكر يعني الصيد في هذا الميناء، هناك توجه على أن هاذ الأنشطة ديال الصيد تبقى في الميناء في إطار تنظيم جديد لهذا الميناء نظرا للمجال الواسع اللي موجود داخل هذا الميناء، وهذا المشروع الذي سنتقدم فيه بطريقة عبر مراحل في إطار تشاور يعني ما بين السلطات المحلية وما بين المنتخبين حتى نتقدم إن شاء الله تدريجيا في هذا المشروع الذي أنا متأكد أنه سيرجع بالخير على مدينة طنجة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير كنشكروك على الأجوبة ديالكم، وبطبيعة الحال كنظن أن الجواب ديالكم يطمئن جميع الساكنة ديال طنجة على أن ميناء طنجة إذا كان غادي يمشي للقمام ولمصلحة المواطنين والساكنة ديال المدينة ديال طنجة، غير كما قلت في الأخير السيد الوزير كنعرفوا هناك نماذج مينائية كثيرة اللي يمكننا ناخذوها بعين الاعتبار في هذا المجال، الخوف ديانا هو أنه تكون اتخذت ذيك النماذج بدون أخذ أي اعتبار للخصائص ديال الميناء ديال طنجة، وهذا هو الخوف ديانا وهذا الشي كاين السيد الوزير وأنتما راه بالعلم ديالكم حنا ملي شفنا هاذ النموذج هذا قلنا على أن هاذ النموذج غير صالح للساكنة ولا للفعاليات الاقتصادية المتواجدة في الميناء.

فكما قلت السيد الوزير هو في الواقع لا يوجد نموذج مطلق لأي ميناء، فكل مدينة مينائية عليها أن تبحث عن شكل إعادة التهيئة دياها الذي يريده والذي يتماشى مع خاصياتها الاجتماعية والاقتصادية ومواردها المتاحة، هذا هو اللي كنتلبدو السيد الوزير، فكيف نواجه المعضلة الاجتماعية التجارية التي من الممكن أن تعيق إعادة التهيئة؟ نأخذها بعين الاعتبار.

السيد الوزير، كيف يمكن المحافظة على الطابع القديم مع ما يتطلبه الوضع الجديد والأنشطة الجديدة؟ هل يجب محو الماضي بصفة تامة وبناء نظام جديد سيستجيب لمتطلبات الحاضر ويتطلع إلى المستقبل أو يجب الاعتماد على التراث لاستشرف أوضاع جديدة؟ وما هو التوازن بين الماضي والمستقبل؟ المدينة والميناء؟ الخدمات والصناعة؟ الهوية والمدينة؟ الواقع والطموح؟ هذه مجموعة من الملاحظات السيد الوزير التي على طنجة أن تأخذها بعين الاعتبار.

فالنماذج كما قلت، السيد الوزير، معينة كميناء برشلونة، بلمور، مارسيليا الجزيرة الخضراء، إلخ... من موانئ العالم تعطي بعض الأفكار لكن على طنجة أن تجد طريقها الخاص بها، سيكون من المؤسف أن نباشر القيام بعمليات دون تفكير مسبق، نموذج إعادة تهيئة يختلف باختلاف الأنشطة المينائية، هل ستظل أم ستمحى أم أن الميناء سيختفي كلياً أو جزئياً؟ في هذه الحالة الاستراتيجية يجب أن نعتد على معادلة التكلفة والربح.

الخوف ديانا السيد الوزير كذلك، لابد أن نتفادى المشاريع المنتجة على المدى القصير، وأعني بذلك قطاع الإنعاش العقاري، ونعتمد خصوصا على الاستثمارات ذوي المدى الدائم، هذا النوع من التقارب يسمح بتوجيه اختيارات إعادة تأهيل المناطق الحضرية المينائية في إطار تنمية مستدامة السيد الوزير.

كما نطلب منكم السيد الوزير المحترم، وبكل إلحاح، تخصيص يوم دراسي وتقني في عين المكان للبحث عن الحلول الملائمة لتهيئة الميناء الحالي لطنجة وجعله صالحا للاستعمال المعقلن بالنسبة للصيد البحري والسياحة البحرية والترفيه ونقل المسافرين عن طريق المراكب السريعة وأنشطة مينائية أخرى، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس. إذن أريد أن أجيّب بتصحيح بعض الأفكار، الفكرة الأولى هو أن هناك نماذج في الموانئ نأخذها عبر الإنترنت أو عبر دراسات ونسقطها على الواقع المغربي دون الأخذ بعين الاعتبار لا الوضعية، لا التاريخ ولا التراث إلى غير ذلك، هذا الأمر يعني غير موجود، هناك دراسات كما جاء على لسان السيد المستشار، هناك دراسات، وكل دراسة تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الحقيقية، الوضعية العمرانية، الوضعية المينائية، الوضعية الثقافية، الوضعية الاقتصادية، الوضعية الاجتماعية، يعني جميع العناصر تأخذ بعين الاعتبار لتحديد برنامج تطلعي نحو المستقبل، ولكن ينبثق من الأصل المغربي الطنجراوي المحض، هذا هو الأمر الأول.

كذلك بغيت أن أشير إلى أن هذه مشاريع يعني تم مدنا الكبيرة، وأريد أن أذكر مثال هذا الميناء أو المشروع الذي نتوقع أنه سيكون في هذا الميناء اللي هو مرة أخرى لابد من أن يكون هناك تشاور، وأؤكد على هذا الأمر، التشاور ما بين السلطات المحلية التي تمثل الحكومة في تنفيذ هذا المشروع وسكان مدينة طنجة يعني عبر منتخبيها بطرح في إطار عرض هاذ المشروع وتقديم جميع يعني التوجهات المتعلقة بهذا المشروع، لأن هذا المشروع هو مشروع مدينة طنجة.. يعني أو توجه آخر هو مشروع من سكان طنجة إلى سكان طنجة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس. إذن فيما يتعلق بأسباب الإضراب والتهميش، حسب ما جاء به السيد المستشار، تهميش بعض فئات من الناقلين أريد أن أقول على أن هذا المشروع ديال مدونة السير عندما جاء على الساحة، وأجيب في نفس الوقت على عدم القيام بمجهود في مجال التفسير وفي نقاش هذا المشروع، أذكر بأنه كانت لي المناسبة أنا أجبت على هذا عدة مرات أن أولا فعلا مشروع مدونة السير خلق تخوفات لدى فئة من شركات النقل و سائقي النقل، منها عدد من الفئات، ولكن في نفس الوقت هذا التخوف آنذاك يعني تم استعماله لأغراض لا تتعلق بمشروع مدونة السير، بما فيها استعمال هذا المشروع لإثارة انتباه الحكومة على الوضعية الاجتماعية لبعض الفئات من قطاع النقل، وهذا اللي جعل أن انكبت الحكومة على هذا الأمر، وفتحت لجان متعددة، و تمت عدة دراسات في مستويات متعددة، لا على المستوى المركزي ولا على المستوى المحلي من أجل البحث على إجابات تم هذه الفئات من قطاع النقل، من سائقي حافلات وسائقي الشاحنات، وسائقي سيارة أجرة، يعني اللي يمكن أن نعتبرها فئات ضعيفة من قطاع النقل التي تحتاج إلى عناية خاصة وإلى منتوجات خاصة وإلى أجوبة خاصة في العديد من المجالات، ففعلا النقاش اللي تم على إثر مشروع مدونة السير، بطبيعة الحال هامة مشروع مدونة السير من جهة، ولكن الأهم أكثر من ذلك الوضعية الاجتماعية والمهنية لأصحاب هذا القطاع.

وهكذا بعد مضي تقريبا ثلاث أشهر من النقاش وصل هذا النقاش إلى قرارات مهمة التي توجت في إطار اجتماع ترأسه السيد الوزير الأول الأسبوع الماضي، وجاء بأجوبة مقنعة للعديد من طلبات الشركات وسائقي النقل. أريد أن أذكر البعض من هذه القرارات لأنه فيما يتعلق بالتغطية الصحية تقرر اعتماد المنتوجات الحالية اللي أعدتها الحكومة في مجال التغطية الصحية، وكذلك في مجال السكن الاجتماعي تقرر كذلك يعني إعطاء امتيازات خاصة في إطار منتوجات السكن الاجتماعي للحكومة، بما فيها تشجيع هيئات النقل أن تكون وداديات حتى يتم إعطاؤها وتسليمها بأثمان مخفضة أراضي

كذلك مثل هذه المشاريع هي من ضمن المشاريع الكبرى الموجودة في المدن، بغيت نذكر مثلا أو أقارنها بمشاريع أخرى، مثلا مشروع تعميم ضفتي أبو رقرق في مدينة الرباط وسلا هو مشروع أكبر في حجمه، ولكن عندو نفس الإرادة ونفس التوجه، إذا أخذنا كذلك مدينة الدار البيضاء، إعادة تعميم مطار أنفا كذلك وإعطاء نفس جديد في عمران مدينة الدار البيضاء، يعني هو كذلك نفس التوجه. إذن هذا التوجه ديال بناء أوساط جديدة ومراكز عمرانية جديدة كبيرة جدا تتلاءم 100% مع المناخ المحلي، يعني تبتثق من التراث ومن الثقافة المحلية، وتدفع بنا إلى المستقبل الذي نتطلع إليه جميعا، خصوصا في إحدى المدن التي عليها أن تكون رائدة في هذا التوجه نظرا لقرنها بالاتحاد الأوروبي وإسبانيا وبتاريخها الدولي في هذا المجال، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن نمر إلى آخر سؤال موجه إلى السيد وزير التجهيز حول مشروع القانون الجديد رقم 52.05 لمدونة السير في بلادنا للمستشارين المحترمين السيدين الحبيب لعلج، خيري بلخير، تفضل السي لعلج.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السؤال ديالي كيجي في خضم الإضرابات اللي عاشها المغرب والمشاكل اللي عاشها الاقتصاد الوطني فيما يخص مشروع قانون 52.05 في ميدان النقل. أسائل السيد الوزير، ما سبب هذه الإضرابات والتي يعتبرها العاملين في القطاع السبب الرئيسي ديالها هو تهميشهم من خلال الإعداد لهذا المشروع؟

ثانيا، عدم تنظيم حملة تفسيرية للمشروع؛

كذلك فيما يخص التقرب من البرلمان؛

وأخيرا البنود الزجرية التي يحتويها هذا المشروع، والتي اعتبرها جل المغاربة تتناقى مع الوضع المغربي، ونعطيكم السيد الوزير للتواصل مع المواطن تعطوننا لنا أجوبة في هذا المجال، شكرا.

بتشغيل سيارة الأجرة، وهذه كلها مكتسبات مهمة التزمت الحكومة
أنها ستنفذها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السيد.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الوزير، هو في الحقيقة جوابكم يعطينا المجال لتتكلم في
الكثير من المجالات، ولكن أنا سأترك المذاكرة في اللجنة وغادي نمشي
لواحد الملاحظة أساسية هو كيفية اشتغال هذه الحكومة، سبحان الله
قبل ما يديروا الإضراب جاء مشروع القانون بلا ما يتذكروا حتى مع
شي واحد، وقف المغرب ثلاثة أيام، ليصانص ما وصلش، الخضرة ما
وصلتش، حتى حاجة ما وصلت المغرب وقف، عاد الحكومة تحاورت،
وتنازلت واعترفت بأنه مشروع القانون اللي جا أنه ليس في مستوى
المغاربة، وأنتم عاد دابا قلتوها، جاوبتو السيد المستشار بأنه ما يمكنش
نجيبو قوانين من الخارج ونماذج ونطبقها في المغرب، في التعمير، وأنتم
طبقتوها في النقل، وقد استدرتكم الوقع، بحيث من بعد ما وقع
الإضراب ها أنتم اليوم كتعرفوا بأنه تراجعتم في قراركم.

اللي نتمناه السيد الوزير من خلال هذا الوقع، من خلال هذا
السؤال، لأن السؤال نحن وضعناه في أيامات الإضراب، وعاد اليوم
أدرج في الجلسة، حنا اللي نتمناه مستقبلا هو تفادي المغاربة
الإضرابات التي هي على الباطل، التي لها وقع سياسي أكثر منه هو
وقع اقتصادي واجتماعي على المواطن، فلهدا نحن نعتبر هذا الوقع
الذي وقع في إضراب النقل أنه كان سلمي جدا على الاقتصاد الوطني،
وكذلك على التمشي وعلى التشريع في المغرب، بحيث أنه بدل أنه
يكون تشريع مثالي وأنه البرلمان هو الذي يؤدي دوره في التعديل، أنه
أصبحت فرق اجتماعية أخرى تحل محل المؤسسة التشريعية، وهي التي
تناقش المشروع، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة في إطار الرد على التعقيب، السيد
الوزير تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

إذن نجواب السيد المستشار بسرعة على أن الحكومة قامت بحوار
قبل وضع هذا البرنامج، قامت بحوار لأن كان هناك حوار مستمر

لتقوم بمشاريع خاصة، كذلك تقرر تخصيص في منتوجات السكن
الاجتماعي حصص خاصة كذلك تقرر تخصيص في منتوجات السكن
الاجتماعي حصص خاصة لهذه الفئات، إذن يعني كل ما يتعلق
بالشق الاجتماعي أخذنا فيه إجراءات مهمة وتم تقديمها لجمعيات
ونقابات النقل وتلقت ارتياح.

فيما يخص يعني مشروع مدونة السير، أريد أن أذكر بأن كذلك هنا
تقرر فيما يتعلق بالعقوبات الحسبية تقرر الإبقاء على ما هو مطبق
حاليا، إذن هذا هو القرار الذي تم اتخاذه على إثر هذه اللقاءات.
فيما يخص كذلك الغرامات تقرر أولا عدم تطبيق الضعف الذي
كان مقرر للسائقين المهنيين إذن غادي يطبق المساواة ما بين السائق
العاديين والسائقين المهنيين، كذلك مستوى الغرامات تم التراجع فيها،
كانت سابقا 500، 750 والآن تم التحديد في حدود 400،
600، 900، أنه بالنسبة مثلا سائق الحافلة كان قبل هذا أي
المراجعة يعني 1500 درهم مضاعفة إذن 3000 درهم كان يطبق
يعني الضعف، في حين أنه الآن هي محدودة في 900 درهم لبعض
المخالفات الخطيرة جدا بحال ارتفاع مثلا في السرعة بأكثر من 40
كيلومتر في الساعة بالنسبة للسرعة المحدودة أي مثلا 100 حتى
110 كلم في المدينة أو 160 حتى 170 كلم خارج المدينة.

كذلك فيما يخص.. يتم اعتماد مدة 10 أيام لأداء الغرامة أو
لتقديم الطعن عوض يومين، وكذلك إجراءات أخرى كلها تلقت
بارتياح من طرف المهنيين، وكذلك في إطار الحوار اتفقنا على رصد
كذلك 100 مليون درهم، 50 مليون درهم لسيارة الأجرة، و50
مليون درهم للحافلات والشاحنات لتجديد الحاضرة، هذا إضافة إلى
الميزانيات التي تم تحديدها سابقا، وأكد بأنه كنا حددنا 120 مليون
درهم سنويا لتجديد حظيرة الشاحنات.

لكل هذا الأمر، لا ما هو اجتماعي، لا ما هو تقني، لا ما هو يهم
قانون السير، كل هو جعل أن هذا القطاع سيعرف نهوض ويعرف
مكتسبات مهمة مثلا فيما يخص سيارات الأجرة، بحيث أنه الكارت
الكريز الآن ستصبح بإسم مشغل سيارة الأجرة، وما تبقاش بإسم
صاحب الرخصة، وهذا مكتسب كبير بالنسبة لسيارات الأجرة،
وكذلك سيتم تحرير عقد نموذجي الذي سيعطي حقوق لمن يقوم

ثلاثة أيام الإضراب، ديال مطيشة طلعت إلى 12 درهم، هذا خلال فترة.. وحنا بطبيعة الحال بكل صراحة هذا الأمر ديال هذا الإضراب تقدمنا فيه الحمد لله الآن، ولكن لا بد ما نقارنو هاذ الإضراب هذا أو تكلفته إلى تكلفة حوادث السير اللي هي 11 مليار درهم، ما كنعرفش أنا واحد الإضراب اللي غادي يكلف 11 مليار درهم ملي نقارنو الأمر نقارنوه بواحد الإصلاح مع هدف الإصلاح، حوادث السير هي 11 مليار درهم، هي نقطتين ونصف من الناتج الداخلي الخام، هي 11 أو 10 قتلى كل يوم، هي 220 جريح، هي معاقين، إلى غير ذلك، إذن إذا تمكنا الآن في إطار حوار مسؤول جدي مع المهنيين، مع النقابيين، باش نوصلو الحمد لله اليد في اليد لواحد النتيجة ما تيمكن لنا إلا أننا نفتخر بهذا الأمر ونفتخر بتقدم ديمقراطي ديال بلادنا في هذا الإصلاح الجذري المجتمعي الذي هو إشكال تنظيم النقل وديال بعض الفئات الضعيفة ديال النقل التي استفادت من هذا الحوار واستفادت من هذا الأمر لكسب مكتسبات مهمة، ونحن نفتخر كذلك بهذا الأمر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، ونعود إلى وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول ظاهرة الحرائق الغابوية الخطيرة للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، أحمد عاطفي، محمد العلمي، محمد الهبطي، عبد السلام خيرات، أبو بكر عبيد، مولاي الحسن الطالب، عمر مورو، الدحمان الدرهم، بوشعيب الهالالي، فليفضل أحد السادة لطرح السؤال.

المستشار السيد أحمد عاطفي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

أختي المستشارة المحترمة،

سؤالنا هو حول الظاهرة الخطيرة ديال الحرائق الغابوية.

السيد الوزير، إن مشكل الحرائق الغابوية يشكل خطرا كبيرا في بلادنا، ويهدد ثروتنا الطبيعية، الشيء الذي يخلق خسائر فادحة على مستوى البنات الغابوية والثروة الحيوانية، وتبقى السلطات المحلية عاجزة

وهذا فسرتة في عدة مناسبات مع بعض الهيئات، بعض الجمعيات، بعض النقابات التي كانت لها نقاش منظم، متواصل مع الحكومة.

ففي إطار هذه الهيئات كان يعني أدخلنا في مشروع مدونة السير كل ما نتج من هذا الحوار إلا أن بعض الفئات التي لم تكن منظمة، ولم يكن هناك محاور للحكومة، مثلا فئة السائقين لم يكن هناك قبل هذا الإضراب محاور للحكومة، إذن الحكومة لم تكن لها إمكانيات في نقاش أي مخاطب في هذا المجال، هذه النقابات كلها ظهرت على إثر هذا الإضراب، إذن لم يكن في استطاعة الحكومة القيام بهذا الإضراب، إذن كنا نوقفو هاذ الانتقاد اللي توجه إلى الحكومة، الحكومة قامت بما يمكنها أن تقوم به قبل هذا الإضراب، ولكن الجمعيات التي كانت موجودة لم تكن توظف جميع الفئات المتواجدة في قطاع النقل الذي يشغل مئات الآلاف من العمال، هذا الأمر الأول.

كذلك لما تنقلو تنازلت الحكومة، هذا الأمر نتيجة حوار ديمقراطي مهني، منفتح، يجعل من أنها الحمد لله الحكومة والنقابيين والمهنيين تمكنا من الوصول إلى تغييرات مهمة في هذا المشروع، ولكن في نفس الوقت التي يجعل من أن المشروع سيشكل قفزة نوعية مهمة جدا لا في النهوض بالوضع الاجتماعية لهذه الفئات ولا في نفس الوقت في تقويم الوضعية السيئة لحوادث السير التي نشتكى منها ربما كل أسبوع في هذه القاعة.

ثالثا، وأريد أن أقول بالنسبة للإضراب على أنه ماشي الحكومة اللي دارت الإضراب، الحكومة قدمت مشروع حاورت، فتحت الأبواب، ما عمرها ما سدت الأبواب حتى في وسط الإضرابات، ولكن كان هناك إضراب، ولسنا نفتخر بما وقع، ولكن هذا أمر غير راجع للحكومة، الحكومة كانت قامت بكل ما كان في إمكانها باش تنفادي هاذ الإضراب، فتحت الأبواب، فتحت الحوار، دعت الجميع إلى الحوار، بعض الفئات آنذاك أرادت أن تعبر عن رأيها عبر هذا الحق، اللي هو حق دستوري.

تكلفة الإضراب، تقولوا أنه خلال ثلاثة أيام توقفت الحركة، وفعلا توقفت الحركة، كان هناك تأثير كبير على الاقتصاد الوطني، ولكن هذا التأثير ما ننساوش أنه لا بد ما نقارنوه مع تأثير هدف هذا الإصلاح، أشنو هو هدف هذا الإصلاح؟ هو حوادث السير، حوادث السير ماذا تكلف؟ تكلف 11 مليار درهم سنويا، إذن نتكلم على تكلفة

الغابوية وصيانة 372 من مسببات النار بهدف الحد من انتشار هذه الحرائق.

وكذلك هنا كما نراه في الإعلام الوطني كإين حملات تحسيسية والتوعية بالرأي للمواطنين اللي تيسعملوا الغابة، تيمشي الإنسان وتيجلس تماك وتينسى وتيرمي السيجارة أو تدير بروشيتات وتينسى العافية. ولهذا لا بد في هذا الباب كاينة حملات تحسيسية للتحسيس بهذه المخاطر، وكذلك فيما يخص مكافحة الحرائق هنا فاش تيكون الحريق تتكون تعبئة ما بين المياه والغابات وما بين الدرك الملكي والوقاية المدنية والسلطات العمومية والسكان اللي تنواجهو الحرائق، وبهاذ تكثف الجهود في غالب الأحيان فاش تيكون هذا التدخل ما تيفوتش ذاك الحريق واحد خمس هكتارات.

وأود كذلك أن أشير بأنه يمكن غادي نرجع لهذه النقطة في سؤال سيأتي فيما بعد بأنه كاين واحد الحرائق اللي تيقوموا بها هؤلاء الناس عمدا للتسبب على الملك الغابوي للدولة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السي العلمي.

المستشار السيد محمد العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة خطورة الظاهرة لا ينكرها أي أحد، ولا يشكك فيها أحد، ولكن السيد الوزير من خلال التساؤل أو السؤال الذي وضعه الفريق كنا نود أن نستمع إلى إجابة حول إستراتيجية عملية تقوم بها الحكومة لمكافحة ظاهرة الحرائق انطلاقا من أننا الآن نعيش في بداية فصل الصيف، ما حدث السنة الفارطة سنة 2006 في إقليم شفشاون، غابة أمزميز التي تضم جماعتي الزومي وأم قريصات حصدت آلاف الهكتارات -السيد الوزير- ولا أحد من ينادي، نبقي نستنجد بالإسبان أو الفرنسيين في الوقت اللي كيجيو الإسبان أو الفرنسيين يتدخلوا كيلقى اللي اعطى الله أعطاه.

ما حدث سنة 2004، كذلك هذا إنذار للحكومة 2004 و2006 نحن السيد الوزير نريد ومن خلالنا الرأي العام الوطني عن إجراءات عملية، خاصة أن المسالك الغابوية التي تحدثتم عنها.. احنا في منطقتنا لازالت غائبة حتى إذا كان شي مسلك صغير

على مواجهة هذه الموجة من الحرائق لقللة الوسائل الضرورية لإخماد هذه الحرائق.

ولهذه الأسباب نساءلكم السيد الوزير المحترم ما هي الإجراءات الوقائية والعملية التي ستخذها الحكومة حتى يمكن التغلب على هذه الظاهرة الخطيرة التي تخلق خسائر فادحة في الثروة الطبيعية والحيوانية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد

البحري، المكلف بالتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكرك السيد المستشار على هذا السؤال الذي يهم هذه الثروة الوطنية اللي حقيقة استفادت منها الأجيال الماضية، ويستفيد منها جيلنا، ولا بد أن نحافظ عليها للأجيال المقبلة، لأقول بأنه ظاهرة الحرائق ظاهرة مع الأسف عالمية، وكذلك المغرب يعاني من هذه الظاهرة.

وأود بالمناسبة أن أعطي بعض الأرقام لأضع الرأي العام الوطني في الصورة والسادة المستشارون، بحيث سجل خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى سنة 2006، 250 حريق سنويا، بتحتاح ما يبلغ متوسطها حوالي 3000 هكتار سنويا، وقد سجلت أعلى نسبة في 1983 اللي ضاعت لنا 11 هكتار، والنسبة القليلة التي سجلت في 2002، وفي المساحة اللي ضاعت آنذاك 600 هكتار تقريبا.

وللحد من هذه الآفة بالطبع وضعت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر إستراتيجية بمعية باقي الشركاء وأساسا مع السكان لترتكز هذه الإستراتيجية على الوقاية والتحسيس والمكافحة.

في مجال الوقاية تعمل المندوبية على توفير الوسائل الضرورية لمحاربة اندلاع الحرائق، وذلك من خلال تعزيز دورية المراقبة والتجهيزات، وكذلك الآليات. وفي إطار تعزيز هذه التجهيزات الوقائية فيما يخص هذا الموسم 2007، سيتم شق وصيانة 764 كلم من المسالك

محمد عدال، عياد الطيبي، عبد العزيز الشرايبي، عبد المجيد الحنكاري،
ولحسن أمزوغ، فليتنفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

المستشار السيد إدريس مروان:

.. كاد أن يؤدي إلى اندثار مخزونها وإفلاس العاملين بها وضع
مخطط وقامت الوزارة بتعاون وتشاور مع العاملين في هذا القطاع، الآن
نريد أن نعرف الحالة الراهنة للأخطبوط، بغينا نعرفو أيضا هل تحسن
مخزونها؟ والأسطول الذي يعمل فيه هل تم تحسينه؟ وهل هناك
مردودية؟ كذلك فيما يخص المعامل التي كانت تستعمل للتجميد الآن
ما هو مصيرها؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد الوزير تفضلوا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد

البحري، المكلف بالتنمية القروية:

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السيد المستشار على هذا السؤال الذي
حقيقة أساسي وأود أن أقول بالطبع في 2001 كايين واحد مخطط
تهيئة فيما يخص الأخطبوط اللي اتخذت فيه عدد من التدابير وعدد
من الإجراءات إلا أن هذا المخطط لم يتمكن من معالجة كافة المشاكل
المرتبطة بالحفاظ على هذه الثروة البحرية، حيث عرف إنتاج
الأخطبوط انخفاضا بنسبة 52% ما بين سنتي 2002 و2003.

وأمام هذه الحالة، بالطبع، قامت الوزارة بمجهود في 2004
لتحسين الإجراءات للحفاظ على هذه الثروة، وفي إطار هذه
الاستراتيجية الجديدة بالأساس تقرر باش يتم تخفيض مجهد الصيد
ووضع سقف إجمالي للإنتاج يوزع على الفروع الثلاثة: الصيد في أعالي
البحار، والصيد الساحلي والصيد التقليدي.

وموازاة مع هذه الإجراءات تم تكثيف المراقبة بالمناطق المهدهدة
وتجنيد مراقبين علميين لتتبع هذه العملية ميدانيا على اليابسة بالإضافة
إلى المراقبة بحرا عن طريق البحرية الملكية والدرك الملكي وبواسطة
كذلك الأقمار الاصطناعية.

وعند تقييم نتائج هذا المخطط ديال 2004 إتضح جليا أن
المؤشرات الإنتاجية للمخزون تحسنت وتحسنت أيضا القدرات التكاثرية

غالبا ما يندثر في فصل الشتاء يعني ما كايينش الجودة والمراقبة في تتبع
العمل.

لهذا نحن نقول على أن الثروة الغابوية هي ثروة وطنية وتذر أموال
طائلة على ميزانية الدولة، وفي حالة ما إذا تعاملنا مع هذه الظاهرة
بهذه الكيفية غير في المجال النظري فدائما سنتعرض للخطر وغالبا إدارة
المياه والغابات ما تحرر محاضر ضد مجهول.

النقطة الثانية هو أن لما المياه والغابات تريد أن تهيكل محيطات
التشجير فكما يقع مثلا في الدول التي عندها ثروة غابوية البرتغال أو
الإسبان فيقومون بتشجير محيط اللي هو متوسط، احنا المؤسف اللي
عندنا كتشجر 600 هكتار دفعة واحدة، ولما يندلع الحريق فأبي كان
سيجد صعوبة في إخماد هذه النيران.

ولهذا احنا سؤالنا أردنا من خلاله ونحن على أبواب فصل الصيف
من أجل إثارة الانتباه للوقاية ولمكافحة هذه الظاهرة قبل أن تقع، لأن
الوقاية كما يقال خير من العلاج، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد

البحري، المكلف بالتنمية القروية:

شكرا السيد المستشار، أنا غير بغيت نقول بأنه كايين في السنوات
الأخيرة كايين واحد المجهود والكل حس بأنه كايين مجهد فيما يخص
هذه الحرائق.. حماية الغابة من الحرائق تنشوفو المجهود اللي قائمة به
المندوبية السامية، وأود كذلك أن أقول بأن التعاون الدولي في هذا
المجال ديال الحرائق لأذكر السيد المستشار بأنه في 2005 أو في
2004 فاش كان ذلك الحريق في البرتغال كانت مشات.. مشى
المغرب ساعد بطاقم لمساندة البرتغال في ذلك الكارثة، وشكرا السيد
الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن نمر إلى السؤال الثاني الموجه كذلك إلى
السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول مصيدة
الأخطبوط للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مروان، كرم محمد
سعيد، محمد الكبوري، سعيد أرزقي، محمد كوسكوس، إبراهيم فضلي،

السيدتان المستشارتان المحترمتان،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعد المنطقة الشمالية من المناطق الغابوية المتعرضة لضغط متزايد ليس على الموارد الغابوية فحسب، بل على الوعاء العقاري أيضا، وارتفاع ظاهرة الحرائق التي أتت على أزيد من 3670 هكتارا، وللتخفيف من هذه العوامل وضعت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر برنامجا عشريا يهدف إلى إعادة تشكيل الغابات، تأمين الملك الغابوي وتجهيز كذلك الملك الغابوي والمحافظة على التربة والتنوع البيولوجي، كما تواصل مشروع التنمية المندمجة بشفشاون ومكافحة الحرائق وتجهيز الملك الغابوي وتشجير 7700 هكتار كل سنة.

لذا نساآلكم السيد الوزير عن تحديد الملك الغابوي بجهة طنجة - تطوان عموما وإقليم شفشاون دائرة أم اقرصات على الخصوص وأين وصل البرنامج العشري الذي وضعته المندوبية بغية الحفاظ على ثرواتنا الغابوية بالمنطقة الشمالية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد

البحري، المكلف بالتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل كما أشار إليه السيد المستشار المحترم تتعرض مناطق الغابوية في المناطق الشمالية لضغط متزايد ليس على الموارد الغابوية فحسب ولكن كذلك فيما يخص الوعاء العقاري أيضا، ويتجلى ذلك في التعشيب والترامي على الملك الغابوي للدولة وارتفاع كذلك وثيرة في بعض الأحيان، وثيرة ظاهرة الحرائق، في بعض الأحيان تكون معتمدة التي أتت خلال سنة 2006 على أزيد من إتلاف - هذه الحرائق - من إتلاف 3670 هكتارا أي ما يعادل 70% من المساحة المحروقة على المستوى الوطني، الحرائق 70% تتهم ذيك المناطق الشمالية.

وانطلاقا من هذه الإكراهات بالطبع وضعت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر برنامج عشري ديال 2014 يهدف على الأساس إعادة تشكيل الغابات على مساحة 106.000

للأخطبوط، بحيث أصبح من المؤكد أن هذا المخزون يعرف حاليا انتعاشا حقيقيا وتطورا ملموسا، وكنتيجة لهذا التحسن تقلصت مدة الراحة البيولوجية من 8 أشهر سنة 2003 إلى 4 أشهر حاليا، واستقرت مداخيل الاستثمار المتعلقة بالمصيدة.

ومكنت كذلك المغادرة الطوعية لمراكب الصيد التقليدي لأنه في المناطق الجنوبية كانت - أستسمح للعبارة - كانت شبه فوضى، كانت ما يفوق 6000 مراكب الصيد التقليدي، وحاليا قلت كانت المغادرة الطوعية، وحددنا هذا العدد في 2500 قارب، مما مكن من تحسين رقم معاملة الفروع الثلاثة مع استقرار فرص العمل التي تؤمن هذه المصايد، وكما أشار السيد المستشار المحترم ذوك الناس اللي خدامين في التحويل في مجال الأخطبوط بعض المصانع قبلت أن تمشي للتحويل واستغلال أسماك السطح الصغرى ونظمت - هي 29 مصنعا - اتحدوا ضمن 50 تجمعات كبرى، واستطاعوا استكمال نشاطهم ضمن صيد أسماك السطح الصغرى، ونجحوا إلى حد ما في المحافظة على استثماراتهم وشغل اليد العاملة في مصانعهم.

وتجدر الإشارة في الأخير أن لاستدامة هذه الثروة الحيوانية رهين في استمرار تطبيق تدابير المخطط، ويبقى تكثيف عمليات المراقبة ومحاربة الصيد السري وجزر المخالفين للقانون، الحل الأنجع لإنجاح مثل هذه المخططات صيانة لثرواتنا السمكية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن ننتقل إلى السؤال الموالي، السؤال الثالث الموجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول تحديد الملك الغابوي بجهة طنجة - تطوان للمستشارين المحترمين، السادة: أحمد السنيتي، أحمد الإدريسي، إدريس مروان، جمال الأربعين، شعيب امحمدوش.

تفضل السيد المستشار لإلقاء السؤال.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

النهائي، كذلك المساحات الغابوية الموضوعة للدراسات من أجل تخفيظها.

ومرة أخرى أقول بأنه كاين واحد التحسن نسبي، وبالطبع المندوبية السامية تسير بوثيرة التي تسمح بها الإمكانيات والاعتمادات اللي عندها لإنجاز هذه المحافظة على الملك الغابوي للدولة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد السنيبي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أشكركم على جوابكم وعلى المعلومات التي تتوفر عليها المندوبية السامية، كل ما هناك السيد الوزير المحترم هناك مشكلتين أساسيتين. المشكلة الأولى هي هناك فئة تعتدي فعلا على الملك الغابوي، والمشكلة الثانية هناك المندوبية السامية تعتدي على السكان المجاورين للغابات، هناك السيد الوزير هاتين النقطتين معا يجب على المندوبية السامية والحكومة بتضامنها هو تعمل من أجل التعرف على ملكها وعلى ملك الخواص، إذا أردنا السيد الوزير أن نؤمن فعلا وأن نمهد الطريق أمام هذا البرنامج الذي وضعته المندوبية السامية، ولا بد أن ترد المظالم إلى أهلها.

كيف يعقل، السيد الوزير، نحن هذا البرنامج سيحمل أغلفة مالية هائلة لا يعلمها إلا العالمون ونسى السيد الوزير لن نقوم بتصفية الملك مع الخواص، هناك أراضي تضمها - السيد الوزير المحترم - من طرف المندوبية السامية إلى ملككم، وهناك بطبيعة الحال كذلك هناك أراضي الدولة سيطروا عليها الخواص، لا بد هناك هذا تحديد - السيد الوزير - هو الذي سيبين وهو الذي سيوضح الفصل أمام الجهتين، لا نبقى السيد الوزير نحن نعيش الآن 2007 وهذا المشكل مطروح منذ سنوات، يجب على الحكومة أن يكون لديها الشجاعة والكفاءة حتى تتغلب على هذا المشكل، وهذا المشكل السيد الوزير هو هذه الاستعدادات التي تود الحكومة استعدادها لمكافحة الحرائق هي بسيطة السيد الوزير وسهلة.

هكتار، تأمين الملك الغابوي على مساحة 316.000 هكتار، وكذلك تجهيز الملك الغابوي بالمسالك ومضادات النار وأبراج المراقبة، وكذلك المحافظة على التربة والتنوع البيولوجي.

وقد عرف على سبيل المثال موسم 2006 عدة إنجازات من أهمها:

- تهيئة حوض مسون وورغة للحد من انجراف التربة؛

- مواصلة كذلك مشروع التنمية المندمجة بشفشاون؛

- تجهيز الملك الغابوي قصد التصدي لظاهرة؛

- تشجير مساحة 9500 هكتار.

وستعرف سنة 2007 مواصلة إنجاز مشروع التنمية المندمجة بشفشاون والوقاية من الحرائق وتجهيز الملك الغابوي، وتشجير 7700 هكتار، وقد رصدت لهذه الغاية إعتمادات تقدر ب 8 مليار سنتيم تقريبا.

أما على مستوى تحديد الملك الغابوي فيمثل عدم تصفية الوضعية العقارية بالأقاليم الشمالية أحد العوامل التي تعيق الاستثمار، كنت مرارا وتكرارا على سبيل المثال في إسبانيا والناس بغات تجي تستثمر أساسا في الشمال، ولكن تيطرحوا إشكالية العقار اللي حقيقة يشكل عائق أساسي فيما يخص الاستثمار في هاذيك المنطقة.

وفي إطار ذاك المخطط 2005-2014 دبال المندوبية السامية هنا تنطلق في هذا البرنامج العشري، سننطلق المندوبية على مبدئين أساسيين في هذا الإطار أولهما الحرص على ضمان الحقوق المشروعة للسكان، بما فيها حقوق الانتفاع وكذلك مبدأ أساسي هو الالتزام بضرورة الحفاظ.. بضرورة المحافظة على الثروات الغابوية واثمينها مستدامة لضمان استمرار التوازن البيئي.

وعلى هذا الأساس تعتمد المندوبية السامية المنهجية التالية: تبني مقاربة تشاركية مع الأطراف المعنية، وكذلك تصفية النزاعات عن طريق التراضي، وكذلك التنسيق مع الشركاء لتسريع وثيرة تحفيظ الملك الغابوي، وهاذ الشيء كلو أعطى بعض النتائج - إذا كان عندي شوية الوقت السيد الرئيس لأعطي بعض الأرقام - لأقول بأنه إذا أراد السيد المستشار المحترم أن أعطيه هذه الوثيقة التي تبين بأنه كاين واحد الجهود كبير وكاين واحد التحسن فيما يخص المساحات المصادق على تحديدها أو المحالة على التصديق أو كذلك المساحات الغابوية المحددة نهائيا والمودعة ملفاتها وكذلك المساحات الغابوية في طور التحديد

إدريس الراضي، أحمد بومكوك، نور الدين بركاع، محمد أجبيل، الحبيب الزويكي، محمد الشافعي، نبيه لحسن، الحسين الحداوي، عبد القادر النميلي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نبيه:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

تعاني الفلاحة المغربية من ارتفاع تكلفة الإنتاج بفعل ارتفاع أسعار الكازوال والأسمدة والبذور والمبيدات وذلك ما يجعل تنافسية المنتج الوطني ضعيفة بالمقارنة مع الفلاحة المدعومة من طرف حكوماتها، خصوصا بأوروبا وأمريكا، ومما يزيد عبء الفلاح المغربي خصوصا في الأراضي السقوية والأراضي القابلة للسقي هو ارتفاع تكلفة التجهيزات المائية، خصوصا تلك التي تنجزها الدولة، والتي تصل إلى ما يفوق 3000 درهم للهكتار الواحد، وهذا ما يجعل الفلاح يفضل الزراعة البورية عوض تجهيز أرضه بآليات السقي، وهو ما يكلف الفلاحة المغربية كثيرا.

ولهذا السيد الوزير نساءلكم ألا تفكر الحكومة في تخفيض تكلفة التجهيز بهدف تشجيع ودعم الفلاح لتجهيز أرضه بآليات السقي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد

البحري، المكلف بالتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال الأساسي الذي يذكرنا في سياسة السدود التي قام بها المغرب منذ الاستقلال إلى يومنا هذا والحمد لله التي أعطت نتائج إيجابية وفاش تنميشو للمناطق اللي فيها هاذ التجهيزات الهيدروفلاحة كتدالة، كسايس كمناطق أخرى، كاين واحد الرفاهية اللي تقول بأنه الفلاحين راهم تيعانيو من هذه التجهيزات ولكن يستفيدوا مما قامت به الدولة في هذا الإطار، وهذه

نحن المغاربة والله الحمد كل ما كان الحوار هو أحسن، العنف السيد الوزير لا يزيد إلا عنفا كما يقال، ما كان العنف في شيء إلا شأنه، وما كان اليسر في شيء إلا زانه.

ولهذا السيد الوزير يجب كذلك هذا النوع من التنازل من المندوبية السامية، وكذلك بطبيعة الحال من الخواص ونعرف آنذاك الملك ديال الخواص أين هو؟ وكذلك بطبيعة الحال.. نحن ممثلون السيد الوزير نعمل دائما وأبدا حرص الذين يريدون السيطرة على الملك الغابوي، نحن منتخبين، السيد الوزير، محليين ونعرف ما هي أهمية الثروات الغابوية، وما تعود بالنفع العديد على جماعتنا. ولهذا السيد الوزير، لا بد هناك من شيء أساسي هو لا بد طريقة حقوق الانتفاع ديال السكان المجاورين، لا بد السيد الوزير باش نكونو كئامنو فعلا الثروات ديالنا ديال الغابة، لا بد السيد الوزير أن تعملوا جادين في هذه المسألة ويكون شيء من التنازل ومن الرضى ومن التوافق حتى نتغلب على هذه المشكلة التي تعيق تقدمنا في هذا المجال، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد

البحري، المكلف بالتنمية القروية:

أود أن أؤكد للسيد المستشار بأننا نحن في دولة الحق والقانون وبأنه إدارة المياه والغابات هنا في المغرب وراه تحترم القانون وعندها مهامها هو الحفاظ على ملك الدولة للغابة، عندها مهمة تقوم بها ولكن باحترام القوانين وباحترام المساطر، وأود أن أذكر السيد المستشار شي عامين هادي تبعنا في الإعلام بأنه كان بعض الموظفين ديال المنطقة ما قاموش بواجبهم وتم توقيفهم واتخذت إجراءات في حقهم لأقول بأنه بهذه المناسبة يجب أن ننوه بما تقوم به هذه الفئة من الموظفين في المياه والغابات التي تسهر على هذا المجال اللي هو حيوي إلا أنه إذا كانت حالات راه كاين مساطر وكاين إجراءات تتخذ في حق المتلاعبين، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن السؤال الرابع والأخير الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول معاناة الفلاحة المغربية مع ارتفاع تكلفة تجهيزات السقي للمستشارين المحترمين السادة:

دردت التجهيزات للفلاح غيخلص ما بين 3000 و4000 درهم، فرق شاسع، أرض مسقية ديال الدولة كتكري ب 1600 إذن بحال إيلا ذاك الفلاح الأرض دبالو وهي ماشي دبالو غير محسوبة عليه، منين تيخلص مدة 17 عام وراه قلتيتها وجات في الكلام ديالك ما بين 3000 و4000 درهم، هاذ الشي هذا جاي منين؟ جاي من كون خصكم تردوا البال لأنه اللي تيديروا التجهيزات خمسة ديال الشركات هم اللي محتكرين السوق وتيديروا ما بغاوا، وهاذ الشي كلو شكون يؤدي ثمنه؟ الفلاح.

بالله عليك الآن في هاذ الفترة هاذي راه خصك دابا راه أنت ولد العالم القروي، وشوف الفلاحة راه كلشي تيبكي، كلشي تيغوت، منين جاي هذا؟ تتلقى المازوط غلى، الماء غلى، الأدوية غلات، كلشي غلى، البذور غلات، اليد العاملة.. فهمتي السيد الوزير؟

الله يخليكم باش تقولوا العام زين راه أنت دابا تكلمت على الغرب فيه أراضي مسقية، راه احنا تكلاسينا احنا الأولين في الفقر، منين جاي هاذ الشي كلو، جاي من هاذ السياسة اللي ما بغاتش الحكومة أنه تعرف بأنها راها غادية في واحد الاتجاه اللي هو ماشي في الطريق الصحيح. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد

البحري، المكلف بالتنمية القروية:

أنا غير بغيت نقول للسيد المستشار، في الجولات الميدانية التي أقوم بها في غالب الأحيان نتمشيو للمناطق، الفلاحة تقول الله يخليكم ديرو لنا شي شوية بحال ذاك الشي اللي درتو في بني ملال، ديرو لنا بحال ذاك الشي اللي درتو في الحوز، الله يخليكم ديرو لنا شوية كما درتو في ماسة إلى غير ذلك لأقول بأنه راه الناس تيشوفوا وتيقارنوا وتيشوفوا بأن ذيك المناطق التي دخلت لها ذوك التجهيزات الهيدرولاجية راه أعطت نتائج.

وأود كذلك أن أقول بأنه وهنا لا بد خص نمشيو لهاذ الجانب ما نمشيو نشوف غير لذيك 4000 درهم، 3000 درهم، خص نشوفو كذلك الإنتاج ديال الفلاح ديالنا، لا بد أن نحسن دخلنا الماء للضيعة ولكن لا بد خصنا نساعد الفلاح لكي يحسن مردوديته

التجهيزات خاضعة لقانون فيما يخص التجهيزات قانون 01.69.25 الصادر في 1990 الذي يهم الاستثمارات الفلاحية في هذه المناطق. ومرة أخرى الذي أعطى أكلها وهنا بموجب قانون الدولة تتكون تجهيز، تتجيب الماء، كتعطي للناس ولكن الفلاح يساهم بقدر 40%، هاذ القانون الذي خص هاذ الشي، وكانت تعطات في ذيك 40% تعطات مهلة ديال 17 عام للفلاح باش يخلص ذاك الواجب اللي اسميتو عفوا بأنه أعطى هاذ الشي كلو أعطى نتائج.

وفيما يخص التجهيزات الهيدرولاجية المنجزة من طرف الخواص في ضيعاتهم كما تعلمون هذه السنة اتخذ قرار أساسي، ألا وهو دعم الدولة ديال 60% فيما يخص التجهيزات التي تم التجهيزات المقتصدة للماء، لأقول بأنه مرة أخرى هذا المجهود ديال الاستثمارات والتجهيزات الهيدرولاجية إذا كانت ديال الدولة أو كانت ديال الخواص الحمد لله راه رفعت من وثيرة عصرنة الفلاحة المغربية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السي الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

أنا ما كنتشاي غادي نعقب السيد الرئيس ولكن اضطررت باش أعقب، لأنه السيد الوزير وضعنا هذا السؤال بخصوص التجهيزات، هذه التجهيزات الآن تيتقام المهكتار عند الفلاح ما بين 3000 و4000 درهم، في حين.. وهنا فاين غادي يمكن لي نقول لك كيفاش يعمل الفلاح باش يتخلص من الديون دبالو، لأن كانت واحد الوقت واحد السياسة، ولكن هاذ الحكومة تخلت بكل صراحة على الفلاحة وعلى الفلاح، لأنه اشحال هذا وراه يمكن لكم أن ترجعوا إلى الأرشيف وغادي تلقوا باللي المهكتار كان تيتقام ديال السقي التجهيز ب85000 فرنك، ب17000 ريال اليوم ما بين 3000 و4000 درهم وعاد غادي تزيد عليه سعر الماء اللي ارتفع واش بهاذ الأثمنة المرتفعة غادي يمكن الفلاح يتنعش شي شوية ما، فما تنظن السيد الوزير، اللي كاين خص الحكومة ترد الباب لهاذ الشي اللي غادية فيه، لأن هاذ الشي ماشي في صالح الفلاح.

نعطيكم بعض الأمثلة السيد الوزير، الآن راه كاينة أراضي الآن كتكريها الدولة ومسقية، كتكريها ب1600 درهم، ما بالك أنت

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخصوصية:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

بعد أن أشكر السادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال، أريد أن أؤكد بأنه من المؤكد أن البنوك تلعب دور أساسي في تمويل الاقتصاد الوطني، وسنة عن سنة تتزايد، مثلا غير في عام 2006 القروض التي أعطتها تتزايد على 324 مليار درهم وتزادت على السنة اللي قبلها ب 16% تقريبا ب 15.9 والأرقام اللي عندنا من بداية هذه السنة إلى الآن تدل بأنه تدخلها في التمويل تزايد.

البنوك الآن ما بقاش بينها احتكار، بالعكس كايئة منافسة بينها، معدل الفائدة يتناقص، كايئة منافسة، والأرباح اللي تكلم عليها السيد المستشار هي أرباح من المؤكد متزايدة، ولكن الأرباح تتجى من القروض لأنه ما يمكنش تجى من شيء آخر.

فإضافة إلى ذلك يجب أن لا ننسى بأنه دائما تنقلها وأعيدها أنا ماشي شغلي أن أدافع على البنوك، أنا شغلي هي أنها هي كذلك تساهم في التمويل، ولكن يجب أن لا ننسى بأن البنوك ما عندهاش رؤوس أموال مهمة، ماشي هو الأساس، البنوك تستعمل ودائع الجمهور، وبالتالي انطلاقا من ذلك الودائع هي مفروض عليها من طرف البنك المغرب بطبيعة الحال بل مفروض عليها حتى بالنسبة لها أنها تحتس، ولذلك القروض منين تتجى تعطيتها، تتعطيها بطبيعة الحال على أساس أنها تكون مطمئنة بأن تلك القروض سترجع بطبيعة الحال، لكن باش نمشي في الاتجاه ديال تدخل السادة المستشارين.

بمناسبة هذا اليوم اللي السيد الوزير الأول افتتح يوم دراسي أساسي بالنسبة للتجار الصغار والمتوسطين، وفي إطار هذا الحكومة قدمت مشروع رواج في أفق 2020، وفي هذا الإطار بالنسبة للتجار وبالنسبة للحرفيين، الآن كما تعلمون كايئة الوسائل اللي غادي تجعلهم بأنهم يمكن أن يأخذوا من البنوك، بعض البنوك اللي وقعت معهم على اتفاقيات قروض في حدود 200.000 درهم في عشر سنوات، وبنسبة تمويل تصل إلى 80 في المائة من كلفة المشروع، والبنوك يمكن

وإنتاجيته، وهذا يتطلب تكوين، وهذا يتطلب دعم، كما نقوم به حاليا والوزارة خدامة في هذا الباب، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة الدستورية ونستمر في أسئلتنا والسؤال التالي الموجه إلى السيد وزير المالية والخصوصية حول تقاعس البنوك عن الإسهام في تمويل الاقتصاد الوطني للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طريش، مولاي إدريس العلوي الحسني، الميلودي عفوت، العربي الهرامي، حسن زهير، محمد برطي، سعيد كمال، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، محمد البطاح، عبد السلام الودي، ميلود ناصر، محمد عبدو عز الدين، عبد السلام أحدوش، فليتنفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال. تفضل.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من المعلوم أن البنوك المغربية تعاني من سيولة فائضة وتحقق أرباحا طائلة بفضل الاحتكار الذي تمارسه في السوق المغربية وضعف المراقبة الممارسة عليها نظرا لقلة أطر بنك المغرب وكذا تعدد أنشطتها وشساعة مجال عملها.

في الواقع السيد الوزير أن الأبنك أصبحت في غير حاجة إلى المواطنين فهي تتعامل في سندات القروض لكونها مضمونة، مما يجعلها لا تساهم بجدية في تمويل الاقتصاد الوطني رغم أن العمود الفقري للمهنة البنكية عالميا هو التعامل بالمخاطر، إلا أن أبنكنا وبفضل الاحتكار الذي تمارسه في السوق المغربية أصبحت تفعل ما تشاء.

من هنا نسائلكم السيد الوزير عن التدابير التي تملكونها أتم وبنك المغرب للضغط على البنوك بهدف تمويل الاقتصاد الوطني المنتج أو تحرير القطاع مباشرة لدخول متدخلين جدد أكثر قدرة على استيعاب السوق الوطنية للإسهام في تحرير العجلة الاقتصادية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

وبفضل العزيمة القوية للحكومة كانت النتائج المسجلة لفترة 2002-2004 من خلال البرامج المرورية المنجزة التي تعتبر مشجعة، كما سبق لوزارتكم أن وقعت العديد من الاتفاقيات مع مجموعة من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وذلك من أجل إنعاش التشغيل وتوفير أكبر لمناصب الشغل لتقليص مستوى البطالة، كما وضع برامج خاصة لتكثيف الإصلاح المهني بواسطة شبكة الوكالة الوطنية للتشغيل ومراكز الإعلام للتوجيه غير أن كل هذه الجهود تعتبر غير كافية نظرا لضخامة الإخلالات الاجتماعية التي تراهن عليها الحكومة، وبالتالي أصبح من المفروض أن يندرج عملها في إطار استراتيجية شمولية منسجمة مع التوجهات الملكية السامية، والتي تجعل من النهوض بالتشغيل المنتج وتوسيع الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية وتوفير المناخ الاجتماعي السليم والمشجعة على الاستثمار كإحدى المقومات الأساسية الكفيلة لتقوية وثيرة الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، إلا أنه وللأسف سوق العمل ببلادنا لا زال يتميز بانعدام التوازن بين العرض والطلب وبحدة بطالة الشباب المثقف والحامل للشهادات.

لذا لا بد من انخراط كل الفاعلين في مؤسسة الحوار والتفاوض، وذلك باعتباره خيار استراتيجي لا رجعة فيه ونهج تشاركي لمعالجة كل القضايا المطروحة في مجال الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية وبالحوار والاعتماد على هذه المقاربة التشاركية سنتمكن من حصر مجموعة من المواضيع والقضايا الهامة التي تستأثر باهتمام كل الأطراف، كما أن كل الأوراش الإصلاحية الكبرى هي اليوم في حاجة إلى تعبئة ومساهمة جميع مكونات المجتمع، كما أنها تستلزم التتبع الدائم والمستمر لبلورة المشاريع الإصلاحية إلى أرض الواقع والحد من الفوارق الاجتماعية ومظاهر الفقر والتهميش وتحسين ظروف العيش لجميع الفئات الاجتماعية، وبالتالي المساهمة تدريجيا ببناء مجتمع جديد يسوده التكافل الاجتماعي والتضامن الوطني.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

هل هناك مرصد وطني للتشغيل؟

ثانيا، ما هي الإجراءات المتخذة من أجل توفير الوسائل الضرورية لتمويل الاستثمار مع التوظيف الإيجابي؟ وشكرا السيد الرئيس.

لها كذلك تعطي قروض ديال 50.000 درهم بالنسبة لتسيير هذه المؤسسات.

إضافة إلى ذلك بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا لا التجارية ولا الحرفية يتمكن لها الآن تمشي كذلك إلى مؤسسات السلفات الصغيرة حتى في حدود 50.000 درهم، وهنا سأفتح قوسين باش نقول بأنه لا التجار ولا الحرفيين، وأقولها أمام هذا المجلس الموقر، الآن هم اللي استعملوا أكثر آلية الفوكاريم ديال السكن، حنا وصلنا غير أمس 20 ألف من القروض اللي تعطات جلها موجهة لأصحاب المداخل غير منظمة وخاصة التجار.

إضافة إلى ذلك بغيت نقول بأنه بنك المغرب يقوم طبعاً بمراقبة مستمرة وميدانية ومكثفة للتأكد من تطبيق البنوك من المقتضيات القانونية والتنظيمية وإيضفاء الشفافية في تعامل البنوك مع المقاولات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، ومنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني: السؤال الأول حول برنامج مبادرة التشغيل للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال، محمد كريم، بنجيد الأمين، عبد اللطيف أبدو، عبد الغني مكاوي، العربي المحرشي، إسماعيل قيوج، الطاهر الفيلاي، عبد العزيز العزاي، عزيز الفيلاي، تفضل السي العزاي.

المستشار السيد عبد العزيز العزاي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أختي المحترمتين المستشارتين،

إخواني المستشارين،

اعتمادا على العناية الملكية السامية التي يوليها صاحب الجلالة للمجال الاجتماعي، ووعيا منها بالضرورة القصوى لمعالجة الأوضاع، والإخلالات الاجتماعية إنصب عمل الحكومة على تدارك العجز المسجل في عدة ميادين وتسخير الوسائل المادية الكافية لإنجاز البرامج المرورية المسطرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد مصطفى المنصوري، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا للمستشار المحترم على طرحه هذا السؤال المهم فعلا الذي يهم إشكالية التشغيل، وكما جاء في سؤال السيد المستشار المحترم والتي حقيقة أجوبة في نفس الوقت لأن لازم من أجل تفعيل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا لازم يكون مناخ إيجابي للمقولة، من اللازم كذلك أن تكون هناك استراتيجية معتمدة في ميدان التشغيل وأن يكون هناك كذلك سياسة للتشغيل التي تعطي فعلا إمكانية باش سوق الشغل يكون فيها العرض والطلب متوازن.

وبغيت نرجع لبعض المبادرات التي قامت بها الحكومة فعلا، علما أن حنا نقر أن هناك إشكالية فعلا للتشغيل، والتي طرحت ومازالت تطرح منذ سنين، فبغيت نقول أن مبادرة التشغيل التي جات بها الحكومة التي هي مبادرة إرادية من بين الأهداف ديالها هو إعطاء إمكانية للشباب عبر ثلاث نوافذ هي:

أولا نافذة الإدماج ونافذة التأهيل ونافذة مقاولتي باش تعطي خاصة للشباب إمكانية للإدماج في سوق الشغل، وفعلا أنا أتفق مع السيد المستشار المحترم أن داخل سوق الشغل هناك عدم التوازن وأن هناك اختلالات وهناك الشيء الذي نستغرب له هو أن هناك بعض القطاعات التي فيها طلب كبير جدا، ولكن بعض القطاعات الأخرى، وخاصة فيما يخص الشباب حاملي الشهادات هناك فعلا واحد النقص مهول فيما يخص فرص الشغل، فعلى سبيل المثال القطاع الحرفي الناس التي عندهم فعلا مقاولات في هذا الميدان فيما يخص اليوم الأشغال العمومية ولا القطاع السياحي ولا بعض القطاعات الأخرى هناك خصاص، اليوم يشكل واحد العدد ديال رؤساء المقاولات يشكون من واحد الخصاص وكاينة هناك ظاهرة جديدة هاذو كذلك مهنيين التي تكلموا لنا عليها وأن هناك النساء يشتغلون في بعض المدن في ميدان البناء، وهذه ظاهرة جديدة لأن كاين واحد القلة في العرض.

أما فيما يخص حاملي الشهادات فعلا هناك إشكالية نقر بها وهناك تراكمات على مدى سنوات، الإشكالية الأولى هو أن فعلا التكوين ليس ملائم لحاجيات الشغل، ثانيا هناك إرادة قوية من طرف الشباب حاملي الشهادات للحصول على وظيفة عمومية وليس على شغل داخل القطاع الخاص، فيشتكون فعلا بأن القطاع العام فيه استقرار أكثر من القطاع الخاص، وكذلك التكوين ديالهم لا يؤهلهم باش يكون عندهم يعني إمكانية التوظيف في القطاع الخاص، فالحكومة جات بثلاثة محاور: المحور إدماج مع إعطاء بعض التسهيلات من الناحية الضريبية، ومن ناحية التحملات الاجتماعية، لحد الآن وصلنا إلى أكثر من 55 ألف شاب وشابة حاملي الشهادات التي أدمجوا في سوق الشغل مع هذه التسهيلات.

فيما يخص التأهيل وصلنا اليوم إلى تقريبا 12 ألف مقعد لإعادة تكوين بعض حاملي الشهادات. فيما يخص مقاولتي فعلا 13 ألف ديال الشباب لي سجلوا راسهم باش يخلقوا مقولة صغيرة لكن مع الأسف ما زالت يعني الميكانيزمات الحالية للتمويل ما زالت شوية ثقيلة، وصلنا اليوم تقريبا لـ 1717 ديال الملفات التي وصلوا للأبنك منهم 500 التي أخذوا التمويل، بغيت نجي للسؤال ديالكم السيد المستشار المحترم بسرعة لأن ما بقى ليش الوقت، بغيت نقول فيما يخص المرصد فعلا مبادرة التشغيل جات واحد الإعلان عن خلق مرصد من أجل تحليل كل السياسات ديال الدولة في ميدان التشغيل، وفعلا هذا المرصد اليوم هو في طريق الإنشاء، وأخذنا بعض الخبراء في الإحصائيات وبعض المحللين وبعض الأطر العليا، وذلك من أجل رصد سوق الشغل وإعادة النظر في معالجة هذه الإشكالية التي فعلا نمر بها خلال هذه السنوات الأخيرة والمظاهر التي نراها اليوم على سبيل المثال في شارع محمد الخامس هي فعلا كذلك مظهر التي يصب في نفس الاتجاه هو أن هناك فعلا عدم ملاءمة التكوين مع سوق الشغل. شكرا جزيلاً للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد العزيز العزاي:

اللي هو حنا كنعرفو المجهود للي كتبندلو الحكومة ووزارة التشغيل ما هي إلا جزء من سياسة الحكومة، التي بغيت أنا أؤكد عليه، التي في

يناهز 50 في المائة كان لهم شغل، يمكن ماشي قار ولكن كان لهم شغل يعني في عدة مواقع.

أنا اللي بغيت نقول بكل صراحة ويمكن أنا أتكلم للمستقبل لأن يمكن ما غاديش نكون أنا من هنا واحد شهرين، كنعقول بلادنا إذا مشت في هاذ الاتجاه ديال أن كل ما كان هناك ضغط عليها كتحل أبواب ديال الإدارة العمومية، فغادي تكون كارثة للبلاد لأن الإدارة العمومية الآن من اللازم أن تكون مثل القطاعات الأخرى، قطاعات تنافس الإدارات الأخرى، إذا الإدارة ديالنا ما كانت تنافس مع الإدارات الأخرى ديال تونس، ديال مصر، ديال واحد العدد الدول التي تجلب الاستثمارات، فغادي يكون انعكاس جد سلبي لا على الاقتصاد ديالنا ولا على حتى قطاع التشغيل في بلادنا، فأنا أقول يجب أن نحرص باش ما نعلموش لأبنائنا الإتكالية والوظيفة إلى غير ذلك.. يجب أن نفتح لهم آفاق، فعلا يمكن الأفاق ماشي كثيرة، ولكن يجب أن نفتح آفاق جديدة للشباب والشابات باش يتكلموا على راسهم ويخلقوا ثروات راه ما يمكنش.. العام الجاي اللي غادي يتخرجوا هاذ السنة يتخرجوا الطلبة غادي يكونوا الآلاف قلت 400 قبيلة، السنة غادي يكون آلاف كلهم غادي يطلبوا الوظيفة العمومية.

أنا أظن أن من اللازم أن نأخذ مسؤوليتنا في هذا المضمار، وما يمكنش لنا أن كل ما كان علينا ضغوط إلا ونوظف بدون أن يكون هناك فعلا في الإدارة حاجة لهؤلاء، حاجتنا اليوم إلى مناصب شغل متخصصة ودقيقة جدا، خصنا نعيدو النظر في التكوين ديالنا.. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن السؤال الثاني الموجه إلى السيد الوزير حول إغلاق شركة كودير المغرب للعجلات للمستشارين المحترمين السادة: فاروق شاهير، أحمد بهنيس، الميلودي محارق، عبد السلام منصور، إبراهيم قرفة، خديجة غامري، أحمد خليلي.. يتفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد بهنيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيداتان المستشارتان،

السادة المستشارين المحترمين،

الحقيقة راه أخيرا أشار له السيد الوزير المحترم هي الجحافل البشرية في شارع محمد الخامس، واللي حقيقة فيها الناس اللي ما كيشوفوش، كاين اللي غادي تدير لو إعادة التكوين وكاين اللي واقف غادي ييدا بهضر غير بلسانو، ولكن ما عندوش وسائل العمل، اللي هما هاذ الناس بكل أمانة حنا تنستحيو ندخلو من ذيك الباب الرئيسية، بقينا كندخلو من الباب اللي جهة المأرب باش ما نشوفوش ذوك الناس واقفين بديك الطريقة.

ولهذا ناشد الحكومة والسيد وزير التشغيل باش يعطي عناية خاصة لهاذ 400 أو 500 اللي يشوفوا على طريقة مؤسسات عمومية أو مؤسسات خاصة من أجل تشغيلهم، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.. في إطار الرد على التعقيب السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أشكركم على إتاحة هذه الفرصة، هو هذه الظاهرة يعني ظاهرة اللي غادي تبقى دائما، إذا ما كانت الدولة دائما توظف الناس داخل الوظيفة العمومية بطرق عشوائية، اليوم مبادرة التشغيل جاءت فعلا باش تكون مباراة لأي وظيفة للولوج للوظيفة العمومية، وهناك جميع الآن في جميع المؤسسات العمومية فهناك مباراة اللي فعلا كييجي واحد الآلف ديال الناس، كنشهد مباراة عدة، ولكن مع الأسف كاين هناك مناصب شغل قليلة.

بغيت نقول كذلك، السيد الرئيس، وهذا مهم جدا، المرة الأخيرة في الإحصائيات حنا وظيفنا لحد الآن، السيد المستشار المحترم، 3120 شاب وشابة اللي وظيفناها منذ سنة 2002 اعتمادا على واحد الوعد الذي أعطي خلال هذه السنوات، فمشينا ووصلنا الآن إلى 3120 فقمنا ببعض التحريات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فتصنتوا مزيان فلقينا تقريبا النص ديال الناس اللي وظيفنا كان لهم شغل، وكان لهم ترقية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تقريبا النص، وعندنا اللوائح، جاب لنا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بلوائح بأن الناس اللي كانوا كيديروا مظاهرات تقريبا النص فيهم كانوا كيشغلوا إما في القطاع الخاص، إما في التربية الوطنية، يعني في المدارس الحرة إلى غير ذلك، ورغم ذلك كانوا يطالبون بالوظيفة، ومع الأسف درنا التحريات من بعد وليس قبلية فلقينا بأن تقريبا ما

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس. شكرا على السؤال للسيد المستشار السي بنيس. فعلا أنا أود أن أقول أن فعلا هذه المؤسسات كانت لها صعوبات، صعوبات مالية وصعوبات اقتصادية، وفعلا بعد ذلك اتخذ المجلس الإداري القرار بالإغلاق النهائي خلال الاجتماع له بتاريخ 4 يناير 2007.

وبغيت غير نقول للمستشار المحترم بأن إغلاق المعامل ليست بظاهرة خاصة بالمغرب، حتى المقاولات الكبرى في العالم لما تكون لها مشاكل تغلق بعض من أبوابها، وكاين كاع اللي كتعلق بصفة نهائية، أعطي مثال ذلك أن جنرال موتورز اللي من أكبر الشركات في العالم ديال السيارات واحد الوقت قلصت واحد العدد كبير جدا وعندها مشاكل اقتصادية لأن عندها منافسة، نفس الشيء عند إيريس، شركة ديال الطائرات، نفس الشيء في واحد العدد ديال الشركات يعني هذا شيء طبيعي ولا يمكن لشركة أنها عندما تخلق باش تقول أنها يمكن ما عمر غادي تغلق الأبواب أو ما تموتش واحد المدة.

فأنا أظن أن هذه الإشكالية إشكالية معروفة وطبيعية، وبذلك جاءت مدونة الشغل حتى هي تأقلمت مع هذا الواقع، وهو واقع مرير في الحقيقة لما تغلق أبواب الشركة، فعلا هناك عائلات تتضرر، هناك واحد العدد ديال العمال اللي كيتضرروا، هناك جاءت مدونة الشغل في واحد الفصل دياها كتنقول بان فعلا يمكن لشركة اللي عندها بعض المشاكل إما هيكلية أو اقتصادية أو تكنولوجية يمكن تتوقف على العمل أو تفصل بعض العمال ولكن بعد تبليغ مندوبي الأجراء وممثلي النقابيين وتبليغ العامل إلى غير ذلك وخص يكون واحد القرار فعلا من السلطات.

الإشكالية ديال كودير مع الأسف فعلا هي إشكالية مالية وإشكالية ديال التنافس فيما يخص هذا القطاع، نحن في قطاع العجلات ليست لنا مادة أولية عندنا التقنيات، ولكن المادة الأولية نستوردها من الخارج، وهناك منافسة كبيرة اليوم ما بين شركات عالمية، وأكثر من ذلك هذه الشركة الإشكالية دياها هو أنها كان عندها مشاكل فيما يخص التهريب ديال العجلات، كان هناك تهريب ديال العجلات من بعض المدن المغربية اللي جعلت فعلا أن هذا الشركة كان لها عدة مشاكل وأجبرت بإقفال أبوابها.

هذا السؤال وضعناه في 17 يناير 2007 ماشي لوزير التشغيل والتكوين المهني وإنما وضعناه على السيد وزير التجارة وتأهيل الاقتصاد، وعندو معنى كبير، لماذا وضعناه على السيد وزير التجارة والصناعة وما وضعناه على السيد وزير التشغيل نظرا لأن الوزارة كنسمعو كثير حول تأهيل الاقتصاد وسأرجع إليه في التعقيب.

السيد الوزير كيف ما كان الحال حنا غادي نطرحو عليك السؤال شركة كودير وقفت الإنتاج دياها سنة 5 يناير 2007 كذلك هناك شركة أخرى كبيرة جدا وهي شركة متعددة الجنسيات، وهي شركة جنرال تاير، اللي أغلقت 5 دجنبر 2000 و 2007 مدة 7 سنوات، هل من العار على الحكومة شركتين كبيرتين معلمتين تاريخيتين في المغرب وأعطوا واحد الاقتصاد مهم جدا للمغرب وكان كيشغلوا تقريبا 1500 ديال العمال، والآن في الوقت الذي أصبح فيه تركيب السيارات وازدهار السيارات، كنلقاو جوج ديال المعامل مغلقين لصناعة العجلات.

لقد سبق للإتحاد المغربي للشغل أن راسل السلطات المعنية حول شركة كودير أو شركة جنرال تاير منذ أن بدأت هذه الشركة تتحائل على القانون وتريد التخلص من العمال وتسريحهم، العمال ضحوا من أجل هذه الشركة، من أجل المغرب، من أجل اقتصاد البلاد، ضحوا من أجل التنازل عن حقوقهم وامتيازاتهم ومكتسباتهم، من أجل استقرار العمل، من أجل بقاء هذا المعمل مشغلا، ولكن الحكومة والسلطات المعنية كانت غائبة عن هاذين المعلمين.

ولهذا السيد الوزير اليوم نسألكم هل بإغلاق المعامل وتسريح العمال.. هل تحاربون البطالة بإغلاق المعامل؟ هل يمثل هذه الإغلاقات التي تفاقمت، ماشي غير معلمين ولكن معامل كثيرة جدا، تفاقمت هذه الإغلاقات واللامبالاة ديال السلطات العمومية، هل بهذه الإغلاقات يمكننا تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية البشرية المستدامة؟ هل في منهجيتكم، منهجية الحكومة؟ وما هي الإجراءات التي ستقومون بها من أجل إيقاف نزيف إغلاق الشركات والمعامل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

كنعتبروها نحن كأنهم هم اللي كيحكموا في المغرب وبأنهم فوق الجميع وبأن كاين قانون غير في المغرب.

أولاً ماذا وقع؟ مشت 150 ديال العمال من بعد 150 قالوا إعادة الهيكلة، يعني كاين هناك مفاوضات، تفاوضنا معهم، ولكن هاذ الشي كله تحايل على القانون لأجل التخليص من العمال بتعويضات هزيلة جدا، 204 مرة أخرى 150 تيقولوا بأنهم غادي إعادة هيكلة المؤسسة من أجل استمرارها ومشينا في هذا الطريق، ولكنه في الأخير تفاجأ الجميع، ولم يأخذوا رخصة وأغلق المعمل، ولكن هاذ التعويضات التي أخذها العمال 1500 ما بين جنرال وما بين كودير 1500 عائلة، ولكن من الذي ضاع؟ المغرب، الاقتصاد الوطني، الاستثمارات هذا هو الشي علاش وضعنا هاذ السؤال على وزير التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد لماذا؟ دائما الحكومة تقول تأهيل الاقتصاد تأهيل الاقتصاد، الاستثمارات، مناصب الشغل، آلاف مناصب الشغل، ولكن إغلاق المعامل من جهة ولكن ما شفنا حتى شي حاجة من جهة أخرى، هناك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هاذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هاذ المبادرة الوطنية، لماذا هاذ المعامل المغلقة والقابلة مرة أخرى لاستمرار العمل؟ لماذا لم تقم هذه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل استثمار هذه المعامل المغلقة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. إذن بالنسبة للسؤال الأخير المتوجه كذلك للسيد الوزير هناك طلب من المجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل بإرجاء هذا السؤال إلى الجلسة المقبلة. وفي الأخير أشكر السيد الوزير وأشكر السيدة والسادة المستشارين على حضورهم. ونعلن اختتام هذه الجلسة، ورفعت الجلسة.

وبغيت غير نرجع لما يخصني كوزير التشغيل أن منذ ذلك التاريخ يعني 4 يناير 2007 كانت هناك عدة اجتماعات وتم الاتفاق على منح تعويضات المغادرة للأجراء، وفي الوقت الذي استفاد فيه الأجراء من هذه التعويضات رفضها البعض منهم، وعددهم 44 أجير ومطالبين بإعادة النظر في هذه التعويضات، ورغم ذلك قامت مصالح التشغيل والتكوين المهني بعدة مبادرات وعقدت اجتماعات مطولة لتطويق هذا النزاع، بما في ذلك عرضه على اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى أي نتيجة.

وأمام هذه الوضعية قرر الأجراء إحالة خلافهم على القضاء بعدما تبين لهم أن الأمر يكتنفه الغموض وأن وجهات النظر فيه تتضارب بين الطرفين، إذن هاذ الأجراء مشوا للقضاء والقضاء سيقول كلمته في هذا المضمار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد بهنيس:

السيد الوزير، السيد الرئيس، هاذ الشي اللي قلت صحيح، ولكنه الاجتماعات السابقة، الإدارة غلقت المعمل بدون حتى استشارة أو إعلام السلطات المحلية، المحضر عندنا.

نهار 01/26 المندوب ديال الشغل كتب وقال لهم ما عندكم الحق ما عندكم باش تغلقوا المعمل، من بعد 02/19 عاد بداو في المسطرة، يعني غلقوا المعمل بدون ما ياخذوا ترخيص، بدون إعلام السلطات المحلية، هل بلادنا ما فيها سيادة السيد الوزير؟ ما كاين السيادة الوطنية؟ ما كاينش احترام كرامة العمال، ما كاينش احترام القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، ما كاينش احترام الحقوق النقابية والحقوق الأساسية.

الحكومة ملتزمة باحترام الحقوق وفرضها على هذه الشركات اللي هما كيجيو للمغرب ويستنفدون المغرب ويستثمروا أموال، ولكن كيرجوا على ظهر العمال وكيشردوا العمال وكيمشيو، هكذا ما كاينش هناك.. مدونة الشغل متفق معك كاين هناك مسطرة، ولكن لم تطبق هذه المسطرة وجاء المعمل وتغلق بطريقة مفاجئة، بطريقة اللي